



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

مجلس الجلسة الثامنة والثلاثين

المتعقبة يوم الاثنين ٢٦ جادى الاول ١٣٩٩ هـ الموافق ١١/٦/١٩٧٩ م

(الجلد ١)

العدد (٣٨)

خزائن الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة - بموافقة
- ٢ - الاجازات والاعتقالات
- ١ - طلب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد سعيد الفزاوي
- ٢ - طلب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلطان العدوان
- ٣ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد جهاد البواز
- ٤ - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد احمد الشويكي

★

★★

★★★

- ★ قام العضو سعادة السيد سليمان ارقميه واقترح الوقوف دقيقة حداد على روح المرحوم غازي فريجات وقراءة الفاتحة . وهنا وقف المجلس بناء على الاقتراح المصوب .
- ★ كما اقترح العضو سعادة المهندس شفيق زوايدة اميناً بين يمينه ما يجنبه جنوب فلسطين من اجراءات .
- ★★★ كما تكلم العضو الدكتور محمد ربيع سبتسما بما مدى الاجراءات المتخذة لتحصين اوقساع القمامين بن مبلين ومسكرين .

لنكن اصداء الوطن

وافق المجلس عليه
كما ورد من الحكومة
دون إحالته للجنة
المختصة .

أحيل إلى اللجنة
القانونية ،

أحيل إلى اللجنة
القانونية .

ذليت الكتب ولم
يكتفي المفسر
بالجواب .

تليت الكتب واكتفى
العضو بالجواب . ١١

تليت الكتب واجاب
العضو بكلمة على
ما جاء بالرد ورد
معمالي وزير الصحة
بالجيبس ، كما دار
نقاش طويل حول
الموضوع بوجه عام.

تليت الكتب ولم
يكتف العضو
بالجواب بل
أدلى بكلمة
ومعلومات
جديدة توضح
كلمة الشترك
أخرون بالتقاس

تليث الكتب ،
وأكلت العضو
بالجواب ١٨

تليت الكتب ،
وأدلت السيدة
نائلة بكلمة
بالمجلس
موضحة أبعاد
الموضوع ١٨
وأهمية المشكلة

تليت الكتب ،
ولم يكتف
لعضو بالجواب

٢٥
تليت الكتاب ولم يكتب
المضو بالجواب ،
بل ادلى بكلمة هول
نفس الموضوع .

MR

قرر المجلس اجالته
الى الحكومة . ٢١

قرر المجلس احالته
الى الحكومة . ٢١

Ms.

قرر المجلس أن يعاد المقرأود الاقتراح الى اللجنة القانونية من أجل دراسته مرة أخرى على ضوء ما توضح من مناقشة

44

قرر المجلس ان
يبقى القرار لدى
اللجنة وان يعاد
دراسته من جميع
الجوانب واشراك
عدد اكبر من
المختصين والعلماء
والفنيين بالتعليم

• ۳۳۳

الحمد لله رب العالمين

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة ١٠ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ٢٣-١٩٧٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب عن الاعضاء باجازه السادة : سعيد غزاوي نائب السعد وتغيب عن الاعضاء معذرا السادة احمد الشويكي - سلطان العدوان - حباه الفواز وحضر من الحكومة

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية ، معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار ، معالي السيد احمد عبدالكريم الطراونه وزير العدل ، معالي السيد سليمان عسار وزير الداخلية ، معالي السيد السيد عبدالرؤوف الروابده وزير الصحة ، معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية ، معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة معالي السيد محمد الدباس وزير المالية ، معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل ، معالي السيد حكمت السباكت وزير الزراعة ، معالي الدكتور سعيد البلي وزير المواصلات

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
الجميع موافقون . ويعلى الامين العام من تلاوته .

السيد الامين العام

٢ - الاجازات والاعتذارات
١ - طلب اجازة من سعادة العضو السيد سعيد الفزاوي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاحمر
بسبب سفره خارج البلاد ولاسباب عائلية
ارجو الموافقة على اجازتي من ١٦-١ ولغاية ٧٩-١٠

وتفضلوا دولتم بقبول مائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
سعيد الفزاوي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع موافقون

السيد الامين العام

ب - طلب معذرة مقدم من العضو السيد سلطان العدوان .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
ارجو قبول معذرتي من الجلسة بسبب رئاستي للوفد الزراعي الى العراق .

واقبلوا مائق الاجترام

عضو المجلس
سلطان العدوان

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟
الجميع موافقون

شفيق زوايده

دولة رئيس المجلس
ايها الزملاء

انطلاقا من الاتجاه العربي ووحدة الصف المنطلقة من مؤتمر بغداد ورفضه لماهدة الصلح المفرد بين السادات ويغن وما تخطله الدوائر الاستعمارية للمنطقة العربية بكلها لتبرير مخططاتها البشعة في المنطقة بتخريب الاطبيبة حيناً والنظرات الطائفية حيناً آخر والتي لا تمت الى خلقنا العربي الاصل بشيء فاني وزميلي على البشير نقترح على الاخوة اعضاء المجلس اصدار بيان يشجب ما يحدث في جنوب لبنان من حركات انفصالية تخططها الصهيونية وعملها لتقسيم وطننا العربي ومناشدة الدول العربية والحركات الوطنية في العالم العربي لمقاومة مثل هذه التحركات المشبوهة والقضاء عليها .

وشكرا .

دولة رئيس المجلس

تفضل الدكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس

لاهمية الموضوع ، لقد سبق لمعالي وزير المالية ان قدم بخراسة ايجابية تحسين زواجب المتفاعلين المدنيين منهم والعسكريين ومنسق الامكانيات المالية المتاحة ، فاني وزميلي على البشير نرجو من معالي الوزير ايضاح ما وصلت اليه تلك الدراسة التي وعد بها مشكورا .

دولة رئيس المجلس

اذن نعود الى اقتراح العضو المهندس السيد شفيق زوايده ، من يؤيد هذا الاقتراح ؟

اصوات : نعم

دولة رئيس المجلس

شكرا .

اذن المجلس بموجب اقتراح الزميل ، يستنكر ويشجب ، وينادي ، ويدعو الامة الى مقاومة هذه العملية الانفصالية ، التي لا تخدم الاهداف العرب وخاصة اسرائيل .

ونعوذ ايضا الى التفكير الذي طرحه العضو الدكتور محمد ربيع بتفضية المتفاعلين من مكرمين ومعتدين ونكرر طلبنا الى الحكومة للاهتمام والسير بهذا الموضوع الى حيز التنفيذ .
معالي وزير المالية - تفصل

السيد الامين العام

ج - طلب معذرة مقدم من عضد المجلس سعادة السيد حمادة الفواز .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم بسبب دخولي المستشفى لاخذ بعض صور الاشعة واقبلوا مائق الاحترام

عضو المجلس
حمادة الفواز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟
الجميع موافقون .

السيد الامين العام

د - طلب اعتذار مقدم من عضو المجلس معالي السيد احمد الشويكي .

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم
لطروف تاهرة اعتذر عن حضور جلسة اليوم لارجو الموافقة .

واقبلوا احترامي .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
احمد الشويكي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول اعتذارم ؟
الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان اوتيه

اقترح على المجلس الكريم الوقوف دقيقة واحدة حدادا على روح المرحوم غازي هريبات وثناء الفاتحة .

وعنا وقت المجلس دقيقة حداد وقرأ الفاتحة

دولة رئيس المجلس

شفيق بك ، ما هنالك ، ان شاء الله

يكون في شيء .
السيد شفيق زوايده
لا يا سيدي ما في شيء ، عن أحداث لبنان ، من جنوب لبنان ضرورة وطنية ان نحكي كلمتين .

شكرا لجنه الزميل

السيد وزير المالية

دولة الرئيس ، حسب ما وعدت به الحكومة ثابت دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية بمدة دراسات والإجراءات الضرورية ، لمعرفة العبء المالي الذي يترتب نتيجة لقرار اي زيادة على الرواتب او على رواتب المتقاعدين واللجان يصدر تقديم هذه الدراسة الى دولة رئيس الوزراء ، ثم لعرضها على المجلس ليسرى مقدار ما يمكن ان تسهم فيه الدولة في اعانة هؤلاء المتقاعدين وامل ان يكون بالتقريب ما يقدم للمجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس

شكرا للحكومة ، على هذا الاهتمام ، وعلى هذا الجواب ، وشكرا ، نعود لجدول الاعمال .

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الكتب الواردة
١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم م/١٩٩/٢٠٠٩ تاريخ ٤-١-١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٧٩ ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاسلي بشطب تعريف كلمة المدير الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

المدير - مدير عام المؤسسة ويشمل هذا التعريف مدير المسرح الملكي التابع للمؤسسة ويمارس بالنسبة للمسرح جميع صلاحيات المدير العام المنصوص عليها في هذا القانون .

الاسباب الموجبة

المشروع تعديل قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨
بعد تأسيس وزارة الثقافة والشباب وانضمام مؤسسة رعاية الشباب لها ، وينسب

التطور المتغير الناشيء عن ظهور المسرح الملكي الى حيز الوجود ، وحيث ان ديوان تسيير القوانين قد اصدر قرارا مؤرخا برقم ٨ لسنة ١٩٧٨ اعتبر فيه ان المؤسسة تظل محتفظة بوضعها القانوني كمؤسسة مستقلة ماليا واداريا وحيث ان المسرح الملكي هو دائرة تطبق عليها احكام قانون مؤسسة رعاية الشباب عملا بقانون المؤسسة المعدل لسنة ١٩٧٧ بحكم كونه منشأ على اراضيها ، وحيث ان احتياجات المسرح الملكي المحة تقتضي مرونة في التعاقد مع الفنانين والخبراء فيه خاصة في بداية فترة تشغيل المسرح واعداد كوادره ، فان الحاجة قد املت تقديم هذا التعديل بحيث تبقى لمدير المسرح صلاحيات مدير المؤسسة بالنسبة لادارته ، وذلك ضمانا لحسن سير العمل واستقطابا للكمادات التي ترغب الوزارة في احلالها في ادارة المسرح الملكي ، وتجهيدا لاصدار انظمة خاصة بالمواطنين غير المصنفين في المسرح الملكي تراعي طبيعة عمل المسرح وطبيعة المتعاقدين معه ، وبصورة مماثلة لنظام موظفي مؤسسة التلفزيون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

اصوات : اجتماعية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت
يبدو ان القانون عبارته عن مادة واحدة ولا يوجد له انعكاسات معينة ، وانما هو عملية تطبيقية محضة ، فلتقرر ان يصار الى الموافقة عليه الان .

اصوات : نقلي على ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على الاقتراح

الجميع موافقون .

وهذا هو نص القانون مع الاسباب الموجبة كما جاء من الحكومة وكما وافق عليه المجلس .
قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩
قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب
المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٧٩ ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاسلي بشطب تعريف كلمة المدير الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

المدير - مدير عام المؤسسة ويشمل هذا التعريف مدير المسرح الملكي التابع للمؤسسة ويمارس بالنسبة للمسرح جميع صلاحيات المدير العام المنصوص عليها في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

كل يا عفتان

السيد الامين العام

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم م/٢٠١/١٩٧٩ تاريخ ٤-١-١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧٩ ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ج من المادة ٦ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ج - تتبع المنظمة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتبع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

الاسباب الموجبة

تعديل الفقرة ج من المادة ٦ من قانون التعاون
نص الفقرة ج من المادة ٦ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ على ان تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع .

وقد ادى هذا النص الى اعفاء جميع ما تستورده المنظمة سواء لاستعمالها الخاص او لتحويله او تقديمه للجمعيات التعاونية التي تعد بالمشروعات ، والتي تختلف في اغراضها واحادها .

وتبلغ قيمة الاعفاءات المشمولة بذلك النص مبلغ طائلة ، مما يلحق الاجابات بحقوق الخزينة العامة وهي الضرائب والرسوم التي تعفى منها تلك المستوردات .

وبما ان المنظمة التعاونية هي من المؤسسات العامة التي انشئت بقانون وتعتبر اموالها من الاموال العامة ويوظفونها يدخلون في مفهوم المواطنين العاملين كما قررت محكمة العدل العليا في قرارها رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، فانه لا بد وان تتبسط بالاعفاءات والتسهيلات في حدود ما تتبع به الوزارات والدوائر الحكومية وليس اكثر من ذلك ، ولتحقيق ذلك فقد تم وضع التعديل المقترح على الفقرة ج من المادة ٦ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ، بحيث يصبح النص الجديد لتلك الفقرة مماثلا للنص الخاص بالاعفاءات والتسهيلات التي تتبع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

اصوات : للقانونية

الدكتور زهير ملخص

يا سيدي هذا هو نفس المشكلة ونفس الموضوع السابق مرة واحدة ، اذا كان مشكلة بهذا ، يجب ان نتفق على المبدأ او ان نحيل كل شيء على اللجنة وان لا نوافق الان على اي شيء يا هيك يا هيك .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة ان الموضوع يتصل بالمنظمة التعاونية ، بعد ان وصلني تغير رأي الحكومة ، ولديها شيء يتصل به ، ونعتقد ان يحال الى اللجنة

لنرى رأي الحكومة بعد ذلك .
هل يوافق المجلس على ذلك .

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

وهذا يقصد دعم حق المنظمة التعاونية وليس بانتعاش جتها ، لذلك نريد ان نحيله الى اللجنة وذلك سيعطي لمفعوله ولباراه .

السيد ممدوح الصرايرة

دولة الرئيس الموضوع يتعلق بالنواحي المالية وليس بالنواحي القانونية ، يتعلق بالامهانات

دولة رئيس المجلس

هو بالحقيقة نص يترجمه مطلق بالامهانات لكن ليس متعلقا بالنسبة ولا باغراضها ، والحكومة قد تعدل عن هذا الموضوع ، واللجنة المعنية نوع من المصلحة العامة للحكومة التي قد تعدل من القانون .

هكذا صيغ القانون

اذن يحال المشروع الى اللجنة القانونية
هل يوافق المجلس ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام

٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم
ت/١١/٢٢٢ تاريخ ١٩٧٩-١٩-١٩
احالة مشروع قانون معدل لقانون تنظيم المدن
والقرى والابنية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل
احالته الى اللجنة المختصة .

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل
لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٧٩
ويقرأ مع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه
فيها يلي بالقانون الاصلي كتابتون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تبطل الفقرة ١ من المادة ٢٧ من
القانون الاصلي باضافة ما يلي الى اخرها : -

على انه يجوز وضع تلك الاحكام والشروط
وسائر الامور التنظيمية المنصوص عليها في هذا
القانون بموجب انظمة تصدر بقتضاء بالاضافة
الى ما يتم ارفاقه من تلك الاحكام والشروط والامور
بمخطط التنظيم .

الاسباب الموجبة

للتعديل المقترح على قانون تنظيم المدن والقرى
والابنية

تنص الفقرة ١ من المادة ٢٧ من قانون
تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦
على ان يرفع كل مخطط تنظيم بلديات وشروط
وتعتبر هذه الاحكام والشروط جزءا لا يتجزأ من
مخطط التنظيم ، ويرافق في وضعها ان تكون
مسيرة للاحكام والانتظمة التوجيهية المقررة .

واوردت الفقرات ٢ و ٣ من المادة نفسها
صورا من الاحكام والشروط المطلوبة ، فانهم
من الكثرة والتعدد بحيث يعمد - كما حدث لان
في التطبيق العملي - ارفاقها بكل مخطط تنظيم
سواء كان فيكلية او قسرية او مخططة معدلا
لاي منها .

هذا ويوضح من احكام قانون تنظيم المدن
والقرى والابنية المتعلقة بمخططات التنظيم

انها تنص على ان يتضمن المخطط امورا تنظيمية
تصليحية كثيرة ، وقد ورد النص على ذلك بصيغة
الوجوب ، كما هو الحال في الفقرة ١ - من
المادة ١٥ المتعلقة بالمخططات الابنية والفترة ٢
من المادة ١٩ والفترة ٥ من المادة ٢٣ من القانون
المذكور والمتعلقين بمخطط التنظيم الهيكلي
ومخطط التنظيم التصيلي على التوالي .

وللتغلب على الصعوبات الفنية والصحية
التي تعترض ارفاق كل مخطط تنظيم بالاحكام
والشروط التصليحية الخاصة به ، ولتوفير الثبات
والاستقرار والوحدة لتلك الاحكام والشروط وتجنب
التكرار ، فقد وضع التعديل المقترح على قانون
تنظيم المدن والقرى والابنية ليصبح بالامكان اصدار
انظمة بقتضاء تتضمن تلك الاحكام والشروط ،
مع الابقاء على جواز ارفاق ما يمكن ارفاقه منها
بمخططات التنظيم .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة
القانونية .

اصوات - نعم - لهم

الجميع موافقون

السيد الامين العام

٤ - اجوبه الحكومة

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم
٣٦٢٨/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩-٣-٢٧ وبرقة
كتاب نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم
١٩٤/١٠٣٤ تاريخ ١٩٧٩-٢-٢٢ وكتاب مدير
عام مؤسسة مياه الشرب رقم ٢٢٢٤/١١/٧ تاريخ
١٩٧٩-٣-١٧ جوابا على الاستيضاح رقم ٥
المورخ في ١٦-١-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس
مساعد السيد شمس الدين طائش بموضوع
وضع يد سلطة المصادر الطبيعية على مصادر
مياه الشرب في قريتي الازرق الشمالي والجنوبي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخفم

ارجو ان اتقدم بهذا الاستيضاح املا احكام
الى الجهات المختصة حسب نص المادة ١٤ من
النظام الداخلي للمجلس .

وتفضلوا بقبول تائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
شمس الدين طائش

الاستيضاح

كانت مؤسسة مياه الشرب قد وضعت
يدها على اكبر مصدرين للمياه في قريتي الازرق
الشمالي والجنوبي لتزويد اللواء الشمالي بمياه
الشرب ، وقد ابدى سكان القريتين في حينها
خشيتهن من ان يؤثر ضخ هذه المياه على رقعة
المراعي والملاحات والمزارع ولكنهم احجموا
عن الاعتراض على ذلك مقدرين غاية الحكومة من
وراء ذلك .

ولكن سكان الازرق الجنوبي موجهوا
بالآونة الاخيرة بالاسلاك الشائكة تقام جدران
المراعي بانوا يسمحون بان النية متجهة الى فرض
الحظر على دخول تلك المنطقة وهذا يعني ما يلي :
القضاء على سبل العيش لعائلات كثيرة تعتمد
بالدرجة الاولى على ما توفره هذه المراعي من
الثروة الحيوانية .

تشجيع هذه العائلات لا بل ارغابهم على
هجر الريف الى المدينة ليصبحوا عبئا جديدا على
منا . ونحن نسعى دوما صيحات الانذار للحد من
هذه الهجرة .

ارجو ان توضح الجهات المختصة عن نيته
من وراء احاطة تلك المراعي بالاسلاك الشائكة
لكي يكون المواطنون على بينة من الامر .

الرقم : ٣٦٢٨/ج/٧/٢٧

التاريخ : ١٩٧٩-٤-٢٨

الموافق : ١٩٧٩-٣-٢٧

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخفم

اشير الى كتابكم رقم ١٢/١٢/١٥٨/١/١١
تاريخ ١٩٧٩-٣-٢٧ و١٦-١-١٩٧٩

ابعث طيا بصورة من كتاب مطوعة مخزن
عام مؤسسة مياه الشرب رقم ٢٢٢٤/١١/٧
تاريخ ١٩٧٩-٣-١٧ واخرى عن كتاب مطوعة

نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم ١٠٣٤/١
تاريخ ١٩٧٩-٢-٢٢ جوابا على

الاستيضاح المقدم من العضو السيد شمس الدين
طائش وعلى الشكوى المرفوعة لجلالة الملك

المعلم من المجلس القومي للازرق الجنوبي واهالي

الازرق بموضوع برك المياه .
واقبلوا تائق الاحترام .

الرقم : ١١٩٤/١٠٣٤

التاريخ : ١٩٧٩-٢-٢٢

الموافق : ١٩٧٩-٢-٢٥

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشارة لكتاب دولكم رقم ٢١/١٦/٢٠
تاريخ ١٩٧٩-٢-١١ بشأن الاجابة على

كتاب دولكم رقم ١٠٣١ تاريخ ١٩٧٩-١-٢٤
المتعلق بوضع اليد على مصادر مياه الشرب في

قريتي الازرق الشمالي والجنوبي .

ارجو دولكم اللطف بالعلم بان الجهة
المعنية بالموضوع مدار البحث هي مؤسسة

مياه الشرب هذا وقد حولت السلطة كتاب دولكم
السابق للمؤسسة المذكورة - للاجابة عليه

حيث انها الجهة صاحبة الاختصاص - ذلك
بموجب كتابي رقم ١٠٣٤/١٠٢٤ تاريخ ١٩٧٩-٣-١٠

١٩٧٩ ، المرسل نسخة عنه لدولكم في حينه .

الرقم : ٢٢٢٤/١١/٧/٢٧

التاريخ : ١٩٧٩-٣-١٧

الموافق : ١٩٧٩-٣-١٨

دولة رئيس الوزراء الاخفم

الموضوع : بركة مياه الشرب في قريتي
الازرق الشمالي والجنوبي

بالاشارة الى كتب دولكم نوات

الارقام ٢١/١٦/٢٠/١٣٩٢٥ تاريخ ١١-١٢-١٩٧٨

الزريق طيه كتاب دولة رئيس المجلس الوطني
الاستشاري رقم ١٢/١٢/١٥٨/١ تاريخ ١٩٧٨-١-٢٤

وبرقة شكوى اهالي قرية الازرق الجنوبي
المرفوعة الى جلالة مولانا الملك المعظم .

ورقم ٢١/١٦/٢٠/١٣٩٢٥ تاريخ ١٩٧٩-١-٢٤
الوجه لمطوعة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية

الذي حولته الى طي كتابي رقم ١٠٣٤/١٠٢٤ تاريخ
١٩٧٩-٣-١٧ وبرقة صورة من الاستيضاح

المقدم من قبل عضو المجلس الوطني الاستشاري
السيد شمس الدين طائش الى دولة رئيس

المجلس الوطني الاستشاري بتاريخ ١٩٧٩-١-٢٤

لقد تم اصداره

ورقم ٢٧/٧/ج/٢٤٩١ تاريخ ٢٨ - ٢ - ١٩٦٩
المشار إليه إلى كتاب عطوفة نائب رئيس سلطة
المصادر الطبيعية رقم ١١٩٤/١٠٣٤ تاريخ
١٩٧٩-٢٠٢٢ المرسله نسخة منه إلى مباشرة
حول وضع اليد على مصادر مياه الشرب في تريت
الازرق الشمالي والجنوبي .

أرجو التلطف بالعلم بأن المؤسسة قامت
باستغلال برك مياه التريتين الازرق الشمالي
والجنوبي منذ عام ١٩٦٤ وضخها إلى محافظة اربد
لتزويد المدن والقرى بالمياه ولا تزال تستغلها .
وقد تمت موافقة دولتك على قرار مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٦-١٩٧٧ القاضي
بتخصيص قطعة الأرض رقم ٣ من حوض رقم ٣
القصر والقطعة رقم ١٨ من حوض رقم ٥ الحواكير
المشتتة على بركة المياه الرئيسية وكلاهما من
أراضي الازرق الشمالي لصالح مؤسسة مياه
الشرب . وكذلك تم اقرار الجزء رقم ١٠ مؤتمت
المستهل على البركتين الرئيسيتين من حوض رقم
١٣ البرك من أراضي الازرق الجنوبي لصالح
مؤسسة مياه الشرب التي قامت بوضع الاسلاك
الشائكة على بركة واحدة وأبقت البركة الثانية
بدون سياج لحين آخر .

وتفضلوا بتبني ما تلقى الاحترام .
مدير عام مؤسسة الشرب
المهندس تحسين الصباح

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر

السيد شمس الدين طاهر

دولة الرئيس ، أن ما جاء في جواب مدير
مؤسسة الشرب يتعلق ببرك المياه ، أبا موضوع
استفساري فقد كان بخصوص المراعي ، التي
تقام حولها الآن الاسلاك الشائكة ، وبمساحات
واسعة خارج برك المياه ، هل تنوي الجهات
التي تقوم بهذا العمل اغلاق هذه المراعي أمام
أصحاب المواشي وحظر الرعي فيها ، لذا أرجو
دولة الرئيس إعادة استفساري للحكومة ،
للإجابة عليه حتى يكون ذوي العلاقة من المواطنين
على بينة من الأمر .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ، تفضل

السيد رئيس الوزراء

الواقع أن المقصود هو الشومري ، وهذه
الأرض محمية ووضع عليها اسلاك شائكة من قبل
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ، من المعروف
بأن أراضي الشرقية قد نفذت المراعي منها
نتيجة العبث ، لذلك وجد أن تعود لهذه الصحراء
كما كانت عليه بالسابق محددت مساحة ٢٠٠٠٠
الف دونم وهي وضعت تحت تصرف الجمعية
الملكية لحماية الطبيعة وسيبحث بمعونات خارجية
وبدء باعادة الطبيعة لهذه الأرض ، لجميع
الحيوانات والطيور التي كانت موجودة بالسابق ،
فهذا المشروع اعتقد أنه بالتالي سيعيد الطبيعة
الحقيقية إلى صحرائنا التي أصبحت لا تثبت
من العبث وتوقف بذلك زحف الصحراء إلى البقية
الباقية من المناطق الغربية وهو مشروع مدروس
لن نسمح بالعبث به ، وبالعكس سنوسع هذه
الرقعة ، لأنه عندما بدأنا في هذه الرقعة لم يكن
بها رعي على الإطلاق وسنوسع هذه المنطقة
وبالمستقبل وأي مشاهد يذهب إلى هذا المشروع
يجد أن هذا المشروع له الحماية ويرى الفرق
كبيرا جدا عن المناطق الرعوية .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة دولة الرئيس نوافق دولة الرئيس
على حماية منطقة الشومري ، وأي منطقة
صحراوية أعادتها إلى طبيعتها والمحافظة على
المراعي . اننا الاستجواب عن الاقتراح المقدم من
العضو ، بقصد المراعي المحيطة بالبرك والتي
كانت تستعمل للمواشي ، ويبدو أنه بعد جر المياه
إلى منطقة أريد أن الرعي فيها سيلوث هذه
المياه ، وربما يكون إيضا من باب أولى المحافظة
على مياه الشرب بدل المحافظة على المراعي
كثيرة طبيعية ، واعتقد يا استاذ شمس الدين ،
إذا تشرف عني في يوم آخر وتصل لك مع الدوائر
لأنه ربما يقتضون ، لأنه حماية المياه من التلوث ، لا
تتل أهمية من حماية أي ثروة طبيعية بالبلد .

السيد شمس الدين طاهر

دولة الرئيس ، أنا لا أقصد الشومري
الشومري بعيد عن الازرق ، وبالفعل هي المراعي
واقعة شرقي قرية الازرق ، وشرقي البركنة ،
القعيد من الاستيضاح ، هل سيتم الرعي فيها
والا لا ؟ إذا كان سيتم ، حتى يعزب الناس
بوقت مناسب ، يدبروا مواشيتهم .

دولة رئيس المجلس

شكرا الذي بعدنا يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧/٢٧/ج
٢٩١١/٣ تاريخ ١٩٧٩-٣-٢٠ ومرفقة كتاب معالي
وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢/٢٨٨٠
تاريخ ٢٥-٣-١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح رقم
١١ المؤرخ في ٢٢-٣-١٩٧٩ المقدم من عضو
المجلس سعادة السيد حماد المعاينة بشأن
الاجراءات التي اتخذت لتعديل قانون البلديات .
التاريخ : ١٢-٣-١٩٧٩
الموافق : ١٣-٤-١٩٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الموضوع - الاستيضاحات

استنادا إلى المادة ٦٤ من النظام الداخلي
للمجلس الوطني الاستشاري .
أرجو التكرم بتحويل استيضاحي إلى الحكومة
للتكرم بإعلامي والمجلس عن الاجراءات التي
اتخذت لتعديل قانون البلديات .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حماده المعاينة

الرقم : ٣/٢٨٨٠/ق
التاريخ : ٢٦-٤-١٩٩٩
الموافق : ٢٥-٣-١٩٧٩

دولة رئيس الوزراء

أشير إلى كتاب دولتك رقم ٧/٢٧/ج
٣١٨٨ تاريخ ١٥-٣-١٩٧٩ ومرفقة الاستيضاح
رقم ١١ تاريخ ١٢-٣-١٩٧٩ ، المقدم من عضو
المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد
حماد المعاينة بشأن معرفة الاجراءات التي
اتخذت لتعديل قانون بلديات .

أرجو أن أنقل لدولتك بأنه قد تم توزيع نسخ
من مسودة مشروع قانون البلديات الجديد الذي
كل من الحكام الإداريين ورؤساء بلديات مراكز
المحافظات والألوية لدراسة المشروع وإبداء
ملاحظاتهم حوله وذلك من خلال مباحثتهم لعملية
الانتخابات التي تجري في المملكة وتطبيقاتهم
للقانون .

هذا وسوف يرفع المشروع إلى الجهات
المختصة حال دراسة المقترحات الواردة منهم
لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

وتفضلوا دولتك بتبني ما تلقى الاحترام

ابراهيم ايوب

وزير الشؤون البلدية والقروية

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الذي بعدنا .

السيد الأمين العام

٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧/٢٧/ج
٣٠٥١ المؤرخ في ١٣-٣-١٩٧٩ ومرفقة تقرير
وزارة الصحة يتضمن موجز عن تسجيل ورقابة
الادوية جوابا على الاقتراح رقم ٢١ المؤرخ في
١-٢-١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس سعادة
السيد سليمان ارتيمه .

الرقم : ٢٧/٧/ج/٣٠٥١

التاريخ : ١٣-٣-١٩٧٩

الموافق : ١٤-٤-١٩٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أشير إلى كتابكم رقم ١٠/٧٥٢ تاريخ

١٣-٢-١٩٧٩ .

أبعث طيا بصورة من تقرير موجز عن
تسجيل ورقابة الادوية ويتضمن الاجابة على
الاقتراح المقدم من سعادة العضو سليمان
ارتيمه ، حول ارتفاع اسعار الادوية ودعم الدولة
للدواء .

واقبلوا ما تلقى الاحترام

رئيس الوزراء

مضر بحدوان

تقرير موجز عن تسجيل ورقابة الادوية
أرجو أن أوضح تاليا وبصورة موجزة الوضع
الدوائي في المملكة : -

١ - الاستهلاك :

بلغت قيمة الادوية المستوردة للمملكة خلال
عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ٦٨٧.٧٢٣ ديناراً بينما
بلغت قيمة الادوية المنتجة في المملكة للاستهلاك
المحلي ٢٩٩٢٣.١ ديناراً وبدا تكون قيمة
استهلاك الادوية لهذا العام ٧٨٢.١٧٦ ديناراً
ديناراً بسمك الكلفة اوت ٣٢.٨٢٠ ديناراً
بسمك البيع للجمهور ولذا يكون معدل استهلاك
الفرد الأردني من الادوية ٣٦٢ ديناراً
سنوياً .

شكرا لخدمة الوطن

جـ - تغيير أسعار الأدوية :-

ان الغلاء الذي اصاب جميع السلع لم ينعكس بنفس الشكل والكم على أسعار الأدوية بالنظر للرقابة الدقيقة على هذه الأسعار ، ويلاحظ من حين لآخر ارتفاع او انخفاض في أسعار الأدوية تكرر كثيرا خلال الاعوام الثلاثة الماضية بالنظر لتذبذب معدلات تحويل قيمة العملات الاجنبية الى العملة الاردنية ، فقد بلغت نسبة ارتفاع الادوية المستوردة من سويسرا (٥٢٪) خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ الى ١٩٧٨-١٩٨٠ ، وزادت أسعار الادوية المستوردة من المانيا بنسبة (١٩٪) خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ حتى ١٩٧٨-١٩٨٠ ، أما الادوية المستوردة من الدنمارك وبلجيكا فقد بلغت نسبة زيادة أسعارها (١٢٪) خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ ، وبالمقابل فقد انخفضت معدلات التحويل لبعض العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكي والليير الايطالي والجنيه الاسترليني .

د - توفر الادوية :-

ان من مسؤوليات اللجنة الفنية لرقابة الادوية ان يتوفر في السوق الاردني جميع انواع الادوية الثابتة الفعالية والمتعددة السمية بها كان المصدر الذي يمكن الحصول منه على هذه الادوية بجودة مقبولة . وفي السنوات الثلاث الاخيرة واثاء بروز ظاهرة التضخم تقدمت شركات الادوية بطلبات عدة لرفع أسعار ادويتها اعتمادا على ارتفاع كلفة الانتاج في بلد المنشأ . وكان من وسائل هذه الشركات في الضغط للحصول على هذه الزيادة الامتناع احيانا عن تصدير بعض ادويتها الى الاردن وخاصة الادوية الحساسة التي غالبا ما يكون المريض قد اعتاد عليها ولا يقبل تغييرا فيها ولو كان من حيث اللون او الشكل فقط . لقد اعدت اللجنة النظر في أسعار هذه الادوية وما زالت تقوم بذلك لضمان تحقيق اهدائها المنفعة في توفير الدواء الجيد بسعر معقول من أي مصدر ، ولذا فانها قد وافقت على رفع أسعار بعض هذه الادوية وفقا للأنسب الأربعة المتبعة في تحديد أسعار الادوية الجديدة كما وافقت برفع أسعار ادوية أخرى لا عن فائضة تقدم ارتفاع كلفتها وإنما بالنظر لأجانية توفيرها من مصادر أخرى بأسعار أقل .

ان ما يزيد على (٥٠٪) من الاستهلاك السنوي للأدوية من حيث الكم يتم تقديمه عن طريق وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية علما بان الدواء يقدم مجاناً لكل من الموظفين وغير القادرين وبقيمة رمزية للمنتفعين والقادرين .

بـ تسجيل الادوية وطريقة تحديد أسعارها :

يتم تسجيل الادوية من قبل لجنة خاصة هي اللجنة الفنية لرقابة الادوية المظلة لكل من وزارة الصحة ونقائبي الصيادلة والاطباء وتعتمد هذه اللجنة عند تسجيل الدواء الاسس التالية :-

١ - فعالية الدواء وتضمن سميته .
٢ - حاجة السوق الدوائي اليه من حيث فائدة استعماله وقلة مفعلاته .

٣ - كون الدواء المطلوب تسجيله مسجولاً باستعماله ويستعمل عملاً في بلد المنشأ بنفس التركيب وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف ويخضع لنفس شروط الرقابة التي تخضع لها الادوية المستعملة في بلد المنشأ .

أما الاسس التي تتبعها اللجنة في تحديد سعر الدواء فهي :-

١ - سعر التصدير
٢ - سعر الجاهز في بلد المنشأ .
٣ - سعر الادوية المماثلة في السوق الدوائي الاردني .
٤ - سعر الدواء نفسه في البلدان المجاورة .

وبحسب سعر الدواء بناء على هذه الاسس الاربعة ويؤخذ بالسعر الأدنى منها ان هذه الاسس التي تتبعها اللجنة في تسجيل وتحديد سعر الدواء تهدف الى غاية اساسية هي توفير الدواء الجيد الفعال في حدود السعر المعقول وكل اجراء تقوم به اللجنة لا بد وان يتسجم مع هذه الغاية فإذا ما عُدَّت اللجنة الى رفع سعر علاج ما فلا يكون ذلك الا وفقاً للمعايير التي اشرنا اليها وان هذا العلاج هو علاج أساسي ولا بد من توفره وإذا ما رفع ربح سعر علاج آخر فلا يكتفون بذلك إلا ان هذه المعايير نفسها لا تسع بذلك وان هناك ادوية أخرى مماثلة وبديلة لهذا العلاج متوفرة في السوق الاردني .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

ماذا هناك يا دكتور عيسى

الدكتور عيسى قسوس

معلى سؤال بسيط قبل ان يجيب معالي الوزير ما هو مقدار الربح المثوي من العلاجات ، مقدار الربح المثوي الذي يتقاضوه المستودعات ثانياً ، لماذا لا تكون الدولة هي المستوردة للعلاجات وتوزعها على الصيادلة .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

السيد وزير الصحة

اشكر الاخوان على الفرصة التي اتاحوها لي لشرح السياسي الدوائية ، كما ارجو ان اوضح النقاط التالية :- تستورد الادوية عن طريق مستودعات الادوية المرخصة والتي أصبحت تقارب ٤٥ مستودع ، بنسبة الربح المسموح به حالياً هي ١٥٪ من الكلفة اي انها تساوي ١٢٪ من البيع اما نسبة الربح المسموح بها فهي ٢٠٪ وهي تساوي ١٦٪ من سعر البيع ، ونعتقد ان هذه النسبة هي اقل من النسبة المعقولة والواقعية بالنسبة لهذه التجارة ، لاننا نعتبر هذه النسبة ربحاً قاتلاً في حرية الدخل والكل يعلم ان جميع الاخوان حتى الشركات توزع ارباحها اضافية أعلى من هذه الأرقام اما من حيث الحديث عن فاتورة للجبرك او فاتورة للتسعيرة فارجو ان يكون مفهومنا للاخوان ان فاتورة الاستيراد هي اضعف حلقة في تحديدنا لأسعار الدواء للجبرك ، وتحدثت في تقريرتي ، من اربعة وسائل لتحديد السعر بالنسبة الثلاثة الأولى منها ربحية ، احد هذه الوسائل هو الفاتورة بان تؤخذ الفاتورة ، ويثبت السعر للجبرك ثم تأخذ سعر الدواء نفسه للجبرك بلد المنشأ وبلد التوزيع ومن خلاله نرجع بسعر المصنع ونخصبه للوالمطين ، والسعر الثالث هو سعر نفس هذا الدواء في الدول المجاورة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بيننا وبينهم ، والمعامل الرابع هو الادوية المماثلة والمماثلة لهذا الدواء من حيث التركيب او المعالجة المتوفرة في السوق الاردني من هذه الجوانب الاربع تأخذ أفتاها وبالتالي لا يعجز سعر الفاتورة

وان وزارة الصحة على يقين بان السياسة المتبعة في تحديد أسعار الادوية وقد وفرت للسوق الاردني ادوية جيدة بأسعار معتدلة كما ان الاجهزة الصحية الحكومية توفر هذه الادوية مجاناً للمعالين في اجهزة الدولة وبأسعار رمزية لغيرهم من المراجعين ولا نعتقد بان دعم أسعار الادوية اجراء واقعي في مثل هذه الظروف لانه يرتب على الحكومة بالاضافة الى مسؤولياتها الدوائية التي سبقت الاشارة اليها والتي تبلغ حوالي ٢٥ مليون ديناراً والتي تعتبر في حد ذاتها دعماً للسوق الدوائي مسؤولية مالية جديدة غير معروفة الحجم ولا المدى الذي ستصل اليه في السنوات القليلة القادمة .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا تفصل

السيد سليمان ارفقيه

دولة الرئيس ، الزملاء الاعضاء . لا شك ان جواب معالي وزير الصحة ، اننا لم اسأل عن القوات المسلحة ، ولا الموظفين ، المقصود بطبي ماذا لم تستطع وزارة الصحة ، ان تخفف من الأرباح الطارئة عن الادوية هو جزء من هذه التكاليف ، النقاط التالية اود ان يتكرم وزير الصحة بالاجابة عليها الادوية من الخارج فاتورة لاغراض الجبرك ، فاتورة لاغراض التسعيرة ما هي نسبة ربح المستودع وما هي نسبة ربح الصيدلية ، هناك ادوية كثيرة أصبحت مفعولة بالمؤسسات التي تغطي المنتفعين ، بحيث يسيطر الموظف المنتفع لشراؤها من بلدان مجاورة ، لان هناك ادوية يتوقف اصحاب المستودعات عن استيرادها بحجة انها لا تحقق لهم ارباحاً بالغة كافيّة ، بينما هي تباع بأسعار رخيصة فليماذا لا يطلب من المستورد الذي يستفيد الفائدة الكبيرة من هذه الادوية ، التي تكون ارباحاً قليلة بحجة ان ارباحاً قليلة ، ما دام الادوية مفعولة والمصنع والحصل لا يحقق ارباحاً كثيرة بسبب نجاح تجارته وامكانية التصنيع ، فليماذا لا يقوم في وضع أسعار مفعولة ، وتحصل بقية فرق الاسعار للادوية المفعولة ، وهناك الادوية المتشابهة ، من ناحية الفاعلية مئة بالمئة ، ومع ذلك الاسعار تختلف فيما بينهم فسر معالي الوزير ، لماذا لا يكتفي بالانفاق مع الأطباء على العلاج المتشابه ويتركها ؟

تؤكدنا منه الزميل

وسيلة لتحديد السعر . وانما هو وسيلة معرفة لمطالبة الشركات بهذه الاسعار ، ولذا لا خوف عندئذ ، عند تحديد هذه الاسعار لهذه الادوية بتاتا ، لما من فقدان الادوية من المختصين فائسي أرجو ان اطمئن الاخ سليمان باشا ان هذا يحدث وسيستمر يحدث لانه تطور الخدمات الصحية يقدم بتواليات هندسية وبالتالي تسارع البعض في توفير الدواء . قدرة الدولة عليه ، حتى الان اقل من حاجات المتفعين بالخدمات الصحية ، وفي تناقص ويتبين ان التاجين الصحي، حسب مفهوم التاجين الصحي بوزارة الصحة ، هو أحد الوسائل الرئيسية لرفع مستويات نوعية الادوية وتأمين ان يتم خلال الشهرين القادمين شراء كميات اخرى من هذه الادوية ، وما زلت انا على يقين بانها لن تكون بالكمية الكافية للاستهلاك اما عن توقف استيراد لبعض انواع الادوية فهذا الامر صاحب عملية التضخم التدي الذي تم خلال السنوات الثلاث الماضية ، اذا انتهى من تكاليف انتاج الادوية بارتفاع ذاتي مثلها مثل اي سلعة اخرى خاصة اذا ما علم الاخوان ، ان المواد الدوائية مواد كيميائية ويرتبط انتاجها بالاسعار المتسارعة ارتباطا جديا ، ولذلك كان موقفنا كجنة فنية لمراقبة الادوية موقفا حرجا اذا ما استمرنا من ضمان نفس الدواء وطرحه للمواطن بنفسه السعر او يادني حد ، الا انه صاحب ذلك تغيير في العملة ، وهذا التغيير بلغ اكبر من النصف في بعض العملات ، وبالتالي نحن مضطرون على رفع هذا السعر وفي حدود مرة ونصف . بالرغم من ذلك اذا استطعنا ان نرفع سعر الدواء لشركات اخرى بسعر اقل كنا نرفع هذا الرفع ، وبالتالي اذا اعتاد المواطن على دواء في لون وشكل معين ، كان يرفض ان يغير هذا الدواء حتى ولو اضطر الى استيراده ولو من اي بلد بالعالم ، ولذلك كنا واضعين مطلب . المواطن وتحديد السعر ، لكن والصد لله استطعنا بتغيير عرض على الشركات ان نأخذ موقف المستهلك ، كنا نضع للشركات حلالين المستوردين على شكل ، باننا لا نريد هذا الدواء العالي ، على سبيل المثال هناك شركات ذكية بالتعامل معنا ، مثلا هناك دواء له بمفعول خطير جدا ، في حالات الطوب ، او حالات معالجة السرطان ، لذلك حاولت الشركات ان تعاقبنا ، لان هذا النوع من الدواء يثير حنجة المواطن ،

او نحاول ان نقطعه وكنا نحاول ان يكون اي دواء اذا انتقطع ان يكون متوفرا بالوزارة ، حتى نستطيع تجاوز هذه الفترة الحرجة ، التي نلذ فيها من شركات الادوية ، الاتفاق قائم مع الاطباء على تغيير بعض الادوية لكن الطبيب يحاول ان يمارس طيه على اعلى المستويات ويحاول ان يمارس قناعاته الطبية وهو حق مبرر له ، وهو يريد دواء بعينه الا اننا نحاول جاهدين سواء من خلال نقابة الاطباء ، او نقعة بعض الزملاء بالتغيير عن بعض الادوية التي اعتادوا استعمالها ، اما عن استيراد الدواء للدولة ففي قناعاتي ومن خلال اللجنة بحث هذا الموضوع على مستوى وزاري ، نحن مقتنعون انه ما دام القطاع الخاص قادر على هذا ، على استيراد هذا الدواء بسعر معقول وبنوعية معينة ، نريد ان نترك للقطاع الخاص هذه المهمة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

امين شقير ، تفضل

السيد امين شقير

سيد الرئيس ، اذا سمح لي ان اضيف بعض الايضاحات للمادة المجلس على الرغم من معرفتي بأنه لا حق لي بالتدخل في هذا النقاش فائني على استعداد لايضاح امور اراها في غاية الاهمية لايضاح هذا البحث ، فانا على استعداد : في الواقع ان الاستيضاح ، اثار مجموعة من القضايا ، تفضل معالي الوزير بالرد على ايضاحا حول نقطتين النقطة الاولى حصول دور الصناعة الدوائية وانني وبالصدقة احد مؤسسي هذه الصناعة في هذا البلد ، ورئيس مجلس ادارة الشركة العاملة في هذا الحقل ، وارغب في ان اوضح بان هذه الشركة والصناعات الاخرى التي هي في طريقها الى الوجود البعلي ، ستساهم مساهمة حقيقية في توزيع المجال الدوائي الذي يعتمد على منتجات البلد المحلية ، وهي وبالتأكيد وبشكل قطعي ارفع من المستورد بما لا يقاس ، وهذا منصر يجب ان يكون من اسباب اطمئناننا على سلامة الوضع الدوائي من هذه الزوايا اما فيما يخص بالاسعار والمقارنة بينها والتي تتوسر للادوية المستوردة في بلدنا ، بالقياس الى الاسعار

الدكتور يعقوب ابو غوش حوكم عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة اية مشاريع في المملكة ، ما لم تكن بمشاركة مؤسسة اردنية .

واقبلوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء

الرقم م/٣/١٥٨٨

التاريخ : ١٧-٣-١٩٧٩

الوانسق : ٤-١٣٩٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتم رقم ٢٧/٧/ج/٢٣٧٥ تاريخ ٢٦-٢-١٩٧٩ ويرفقه الاقتراح رقم ٣٤ المقدم من معالي الدكتور يعقوب ابو غوش عضو المجلس الوطني الاستشاري ، حول عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة اية مشاريع في المملكة ما لم تكن بمشاركة مؤسسة اردنية .

أرجو ان ابين الى دولتم ان الشركات الاجنبية تخضع في تسجيلها الى احكام قانون خاص هو قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ ، بالإضافة الى القانون العام المتعلق بتسجيلها وهو قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، وبموجب احكام الفقرة هـ من المادة ٢٢ من قانون النقابة ، فان الشركات الاستشارية وبكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية والاجنبية ملزمة بان تسجل نفسها وفقا لاحكام قانون الشركات بالمشاركة مع مكتب دراسات او استشارات اردني او شركة استشارية هندسية اردنية ، وخلافاً ذلك فان هذه المكاتب او الشركات الاستشارية الاجنبية لا يحق لها ان تمارس اعمالها في الاردن اما المؤسسات او الشركات الاجنبية التي يحال عليها عطاءات تنفيذ اعمال في المملكة فان المادة ٢٤ من قانون النقابة تلزمها بان تستخدم مهندسا اردنيا واحدا ، على الاقل ، كما يشترط ان لا يقل عدد المهندسين او المهندسين التدريين او المهندسين الاردنيين المستحقين فيها من نصف عدد المهندسين الاجانب العاملة في الشركة ، والا فلها لا تسجل في سجل النقابة ويمنع عليها بالتالي العمل في الاردن .

الوجود ، لاجالها بالبلاد المجاورة ، فان حقيقة يجب ان تتوضح في هذا المجال ، وهي ان بلدا مجاورا كسوريا حيث ان التجارة الدوائية مؤمنة وبصورة خاصة استيراد الادوية ، واجهت خسائر كبيرة جدا من خلال محاولة المحافظة على سعر الدواء للمستهلك على مدى الاربعة سنوات الاخيرة ، وقد يذكر الاخوان ان وفدا من مجلس الشعب السوري ، قد جاء مؤخرا للاردن ، برئاسة الزميل الصديلي عادل جابوس ، الذي يقوم بنفس الوقت بمهمة نائب رئيس مجلس الشعب السوري في لجنة متخصصة في شؤون الدواء بعد ان تبين لمجلس الشعب بان مؤسسة بارميس مؤسسة التجارة الدوائية المؤمنة ، قد اضطرت الى رفع اسعار الادوية ارتفاعات كبيرة جدا وبعد ان تبين بان خسائر مؤسسة بارميس خلال ٤ سنوات بلغت مبلغا يقارب مئة وخمسين مليون ليرة سورية هذا الوضع ينبغي ان يلفت نظرنا الى حقيقة اساسية وهي ان هذا اساسيا من المرونة لا بد من اعتماده لمواجهة مثل هذه المشكلة . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

تليح جدول الاعمال

السيد الامين العام

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٧/٧/ج/٢٣٧٥ تاريخ ١٨-٣-١٩٧٩ ويرفقه كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم م/٣/١٥٨٨ المؤرخ في ١٧-٣-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٣٤ المؤرخ في ١٢-٢-١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس معالي الدكتور يعقوب ابو غوش حول عدم السماح للشركات الاجنبية بتنفيذ او تخطيط او دراسة اية مشاريع في المملكة ما لم تكن بمشاركة مؤسسة اردنية .

الرقم : ٢٧/٧/ج/٢٣٧٥

التاريخ : ١٩-٣-١٩٧٩

الوانسق : ٢٠-٤-١٣٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

اشير الى كتابكم رقم ١٠/١/٦٩ تاريخ ٢١-٢-١٩٧٩ . ابعث طيا بصورة عن كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم م/٣/١٥٨٨ تاريخ ١٧-٣-١٩٧٩ ، بشأن الاقتراح المقدم من معالي

تفكرنا جنبه الزميل

ماذا ما استوفيت الشروط والمتطلبات المتوجبة بموجب قانون النقابة فانها عندها تمتد الى التسجيل في سجل الشركات الاجنبية بموجب احكام قانون الشركات للفترة التي يتطلبها تنفيذ العمل الحال عليها حيث يتم شطب هذا التسجيل حال فراغها منه وتنفيذ التزاماتها مع الجهة المتعاقدة معها .

واقبلوا مائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

دولة رئيس المجلس

دكتور ابو غوش تفصل

الدكتور يعقوب ابو غوش

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء الاكابر

ارجو ان اتوجه بالشكر والتقدير لمعالي وزير التجارة والصناعة على رده الكريم على الاقتراح الذي تقدمت به منذ شهرين تقريبا والذي يدور حول اعمال الشركات الاجنبية التي تعمل في الاردن وتقوم اما بالدراسات او بالتنفيذ للمشاريع الكبرى التي تتطلبها الخطة الخمسية التي نحن الان في زخمها والمشاريع الاخرى التي تحتاجها البلاد بين حين وآخر .

لقد بين معاليه بوضوح الشروط القانونية المرمية حاليا بموجب قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ وغيرها من المواد الكيفية التي بموجبها يمكن للشركات الاجنبية ان تسجل نفسها وتتبعن من العمل في الاردن . ان هذا القانون وضع من قبل نقابة المهندسين لائحة مدة التدريب المطلوبة للمهندس للتدريب في شركة من الشركات المحلية او الاجنبية ليتمكن في المستقبل وبمعد الحصول على مدة التدريب من الحصول على وظيفة : كما ان المادة ٢٤ من نفس القانون تلزم الشركات باستخدام مهندس واحد او نصف عدد مهندسي الشركة من المهندسين الاردنيين المتدربين وهذا ايضا كما هو واضح لا يقدم للبلد شيئا يذكر سوى تدريب مدد من المهندسين جديسي الخارج لمدة سنة او سنتين حسب العمل المعطى للشركة الاجنبية .

ان الاقتراح الذي تقدمت به ليس المقصود بانه معالجة موضوع تدريب المهندسين الحديث

التخريج ولا كيفية حصول الشركة الاجنبية على تسجيل وترخيص العمل في الاردن بتوظيفها مهندسا واحدا على الاقل الى اخر المادة .

نحن الان نمر في تجربة كبرى لمعالي الاولى في تاريخ المملكة وهي الخطة الخمسية للثنية : لقد مر الاردن بفترة منذ اوائل الخمسينات كان فيها المصدر الاول بين البلاد العربية للمهارات العملية اليدوية والفكرية لكافة البلدان الشقيقة وبسبب بعض الاحيان للبلاد المتقدمة الصديقة وكان لهذا العمل مردودا ماديا ومعنويا لا يستهان به لصالح وطننا الحبيب .

دولة الرئيس : ايها المجلس الكريم : ان عجلة الزمن لا تكف عن الدوران والكل يرى ويسمع ويحس بالسرعة المذهلة التي يتطور بها كل شيء وخاصة في المهارات الفنية والعلمية والعملية لذلك فان ما كان يصدر سابقا لم يعد كافيا او نفيسا وعلينا للحفاظ على هذه الميزة لهذا البلد ان نواكب خطى الطور ونحافظ على سرعتنا وتسايرنا . لا ينكر احد ان الابتكارات البشرية متوفرة في بلدنا هذا وهذه الطاقة تفوق الفرص المتاحة لها لاكتساب المزيد من المهارات والعمره المنظمة المدروسة والاقتراح الذي تقدمت به للحكومة لم يأت رد معالي وزير التجارة والصناعة مجيبا لروحنا وارجو ان يتسع صدر الحكومة الرشيدة لاصراري على توشي روح الاقتراح اذ ربما لم يحلفني التوفيق في التعبير عما كان يجول بخاطري بوضوح وسوية عند تقديمه .

اني اذ اقترح المشاركة اعني المشاركة الفعلية وليس اشتراط تدريب مهندس مبتدى او اكثر ؟ لا بل المشاركة حسب قانون الشركات وذلك بان تسجل الشركة تحت اسم جديد ويرأس مال متساو مع شركة او مؤسسة محلية او هندسية محلية والدراسات او التنفيذ الذي تقوم به هذه الشركة الاجنبية المشاركة يجب ان يكون معاليا ومنافسة بحيث يكون على كل شريك نصف القرم والمسؤولية وله نصف الفهم من العمل ، الامر الذي يحقق للبلد اكتساب مهارات وعارف جديدة وحديثة تكن الشريك الوطني المحلي من التيسام بالمشاريع الكبرى في المستقبل دون الحاجة الى مشاركة اجنبية او اذا احتاج لمهارة اجنبية يمكنه شراؤها الوقت المحدود . هذا من جهة ومن جهة

من قبل مؤسسات دولية تساهم في تمويل هذه المشاريع على سبيل المثال ، مشروع الاسمدة الكيماوية او مشروع اليوتاس ، في هذه الحالة لا بد من توفر شروط معينة ، ماذا كان هذه العملية تتم من خلال المشاركة برأس المال لوزارة الصناعة والتجارة لا تمنع في تسجيل مشاركات من هذا النوع ، بل نستطيع ان نجبر الشركات الاجنبية بقبول شريك اردني بما قد يؤدي الى رفع كلفة المشروع ، وعدم تأهيل الشركات بما يرضي الممول ، نحن الان مقبلون على انشاء مشاريع كبرى ، والهدف الرئيسي هو ان نقوم بتنفيذ هذه المشاريع بالكفاءة وبالوقت اكثر من اي عنصر اخر اذا تمكنا واذا امكن تحقيق الهدف من خلال المشاركة برأس المال ماعلا وسهلا ، ولكن لا يجوز ان يكون عائق في تنفيذ هذه المشاريع ، ارجو ان اضيف ايضا ان هناك عدد من الشركات الاردنية الممولين والشركات المنفذة بالاردن لكن تأخذ بالوقت الحاضر الى استخدام عدد كبير من المهندسين والفنيين والاداريين الاجانب ، انا لا ارى ان هناك ما يمنع من ان تستمر بالوضع ، على كل اذا ما شعر المجلس بالاخذ بالاقتراح فان هذا يتطلب تعديل قانون نقابة المهندسين ، وهو القانون الخاص ويمكن دراسة الوضع لكن العام وهو قانون الشركات بيه من النصوص ما يكفي ولا يحتاج الى اكثر من ذلك وشكرا .

دولة رئيس المجلس

يعقوب برك

الدكتور يعقوب ابو غوش

يا سيدي واضح انه نقول ، التي بحال عليها مطاء في المملكة ، انه المادة ٢٤ من قانون نقابة المهندسين يقول : انه المهندسين المتدربين دايبا هناك في مهندسين متدربين ، لكن الرافض انه هناك في مهندسين متدربين لكن الشركة الكبرى التي تأخذ عطاه بمليونيين دينار ، بتجيب مهندسين متدربين بتجيب رسامين بائنين ، ولكن ان نحنا نطلب مستعدين الى يوم الغاية ، لكن اذا الرافض لكن في مهندسين متدربين على المشاركة برأس المال والعمل معهم ونحتاج الى خبرات حتى يستطيعوا

دولة رئيس المجلس

الي بعده

اخرى فان هذه المشاركة الحقيقية تحد من التزيف النقدي المستر اذا بقي الحال على ما هو عليه نلقد وصل الى علمي من مصادر وثيقة ان العاملين في الشركات الاجنبية قد حولوا لخارج المملكة في ٧٧ ما يقارب السبعة ملايين دينار اردني وفي سنة ٧٨ عشرين مليوناً من الدنانير الاردنية وهو في زيادة مستمرة سنة بعد سنة واستمراره ليس لصالح البلاد ولا لصالح خطة التنمية الخمسية الحالية والمجلس الكريم ادرى الناس جميعا بكيفية الحصول على الاموال اللازمة للاستمرار بالتقدم والتسلح في نفس الوقت لمعظم مداخليل البلد من القروض والباقي مساعدات من الدول الشقيقة والتي كثيرا ما اكتفتها الصعوبات والمضايقات التي تكتف مساعدات الدول غير الشقيقة : لذلك ارجو واتمنى ان يعاد النظر في الاقتراح المتقدم في سبيل الصالح العام ومنفعته هذا الوطن الحبيب في ظل قائده المجدى وشكرا .

الدكتور يعقوب ابو غوش

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس :

السيد وزير التجارة والصناعة ، تفصل السيد وزير التجارة والصناعة ، والغالبة من المشاركة الوائع القانون وضع ، وليس التدريب فقط ، هنا هي المشاركة بالخبرة ، وليس التدريب فقط ، هذه اول نقطة احب ان اوضحها ، النقطة الثانية ، تعرض الاخ الدكتور الى ان هناك مهندس واحد المقصود في المهندس الواحد هو ان يشترك في ادارة الشركة ، اما العدد من المهندسين المطلوب ان يعملوا بالشركة فيجب ان لا يقل عن ٥٠٪ من المهندسين الاجانب العاملين بالشركة ، اذن المقصود هو المشاركة الفعلية وليس التدريب ، وان يترك مهندس بالادارة ، وان يكون عدد المهندسين الاردنيين على الاقل ٥٠٪ من المهندسين الاجانب العاملين بالشركة ، هذا بالنسبة للتنفيذ ، اما بالنسبة للدراسات الفنية واصحة والمطلوب هو محقق حاليا ، لا بد من المشاركة والا لا يجوز تسجيل هذه الشركة . الان ناتي الى الموضوع الذي طرح ، وهو يتعلق بالمشاركة برأس المال ، انظر ان عدد كبير من الشركات من المشاريع التي يتم تنفيذها هي مشاريع كبرى وفستاج الى معرفة فنية معينة ، ونحتاج الى تأهيل من سبق

نقابة صبة العمل

السيد الأمين العام
٥ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٧/٧/ج تاريخ ٢٦١٢ تاريخ ٢٧-١٩٧٩ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١٥٣٩٠/٤٥/٣ تاريخ ٢٠-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٣٩ المؤرخ في ٢٧-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن تأسيس مدرسة ثانوية كابلية في متوسط القرى الجنوبية في منطقة الكورة .

الرقم : ٢٦١٢/ج/٧/٢٧
التاريخ : ٢٨-٤-١٣٩٩
الموافق : ٢٧-٣-١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم
اشير الى كتابكم رقم ٨١٩/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩-٣-٦ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١٣٥٩٠/٤٥/٣ تاريخ ٢٠-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح المقدم من العضو معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن تأسيس مدرسة ثانوية كابلية في متوسط القرى الجنوبية في منطقة الكورة .

واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء بالوكالة
عبد السلام المجالي

الرقم : ١٥٣٩٠/٤٥/٣
الموافق : ٢١-٤-١٣٩٩
التاريخ : ٢٠-٣-١٩٧٩

دولة رئيس الوزراء الاقدم
الموضوع / الابنية المدرسية في منطقة الكورة
اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٨٦٣/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٥-٣-١٩٧٩ .

اود . ان اعلمكم ان خطة الابنية المركزية للحدارس الثانوية لمحافظة اربد تضمنت بنشاء مدرستين مركبتين في منطقة الكورة المذكورة الا ان المشكلة تكمن في توفير المال اللازم لذلك . لذا ماني اقترح ان يقوم الاهلون مجتمعين بالحصول على قروض من وزارة الشؤون البلدية والقروية لانشائها وستقوم الوزارة بتسديد ٥٠٪ من القسط السنوي المرتب على ذلك . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
وزير التربية والتعليم

دولة رئيس المجلس
معالي عبد المجيد الشريدة
اشكر الحكومة على الاجابة الجادة في انشاء مدرسة ، وان ما اطلبه من انشاء هذه المدرسة في مركز تجمع القرى ، ولهذا السبب اطلب انشاء هذه المدرسة لانه فيها ثاني ثانوي فقط ، وان ما اطلبه هو رفعها الى ثالث ثانوي ، مستقبلا ان شاء الله نتعاون ما بوسعنا .

دولة رئيس المجلس
اللي بعده

السيد الأمين العام
٦ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم ٢٧/٧/ج/٢٧ تاريخ ٣٧٤١/٣-١٩٧٩ ومرفقة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٧٤٥/٢/٣ تاريخ ٢٢-٣-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٧ المؤرخ في ٢٥-٢-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس السيد نائلة الرشيدان حول عدم استثناء البنات من رخص المهن واخضاعهم للترخيص .

الرقم : ٣٧٤١/ج/٧/٢٧
التاريخ : ٣١-٣-١٩٧٩
الموافق : ٣-٣-١٣٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم
اشير الى كتابكم رقم ٦٣٣/١٠/١ تاريخ ١٦-١-١٩٧٩ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٧٤٥/٢/٣ تاريخ ٢٢-٣-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح المقدم من العضو السيدة نائلة الرشيدان حول عدم استثناء البنات من رخص المهن واخضاعهم للترخيص .

واقبلوا فائق الاحترام .
رئيس الوزراء
مضر بحدران

الرقم : ٣٧٤٥/٢/٣
التاريخ : ٢٢-٣-١٩٧٩
الموافق : ٢٣-٤-١٣٩٩

دولة رئيس الوزراء الاقدم
اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٧٥٦/٣/٨١/١٣ تاريخ ٢٧-٣-١٩٧٩ والمتعلق بالاقتراح رقم ٧ المؤرخ في ٢٥-١٢-١٩٧٨ المقدم من عضو

الجلس الوطني الاستشاري السيدة نائلة الرشيدان
حول عدم استثناء البنات من رخص المهن واخضاعهم للترخيص .
ارجو ان اوضح لدولتكم ما يلي :

١ - ان موضوع تحصيل رسوم رخص المهن من البنات الذين لا تتوفر لديهم مكاتب او محلات يعملون فيها قد نوقش في جلسات المجلس الوطني الاستشاري ورد طلب اخضاعهم للترخيص وهذا وتقوم البلديات بتحصيل رسوم رخص المهن من البنات الذين لديهم مكاتب .
٢ - بالنظر لكثرة اعداد الأشخاص الذين يزاولون مهنة البناء وتفاوت مستوياتهم وعدم توفر محلات او مكاتب ثابتة لهم فانه يتعذر فرض رسم رخص المهن عليهم وتحتاج عملية ضبطهم الى انشاء نقابة تضع شروط مزاوله مهنة البناء ومنهم وعندئذ يمكن تحصيل الرسوم منهم .
٣ - يمكن اعادة النظر بإمكانية اخضاع البنات لفرض رسوم رخص المهن اذا ما تم ضبطهم وتنظيمهم وتحديد اماكن عملهم .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .
ابراهيم ايوب

وزير الشؤون البلدية والقروية

دولة رئيس المجلس
السيدة نائلة

السيدة نائلة الرشيدان

دولة الرئيس ، اود ان اشكر معالي وزير البلديات من ان اخضاع البنات لفرض رسوم رخص المهن يحتاج الى ضبطهم وتنظيمهم وتحديد اماكن عملهم ولكن كما يبدو من كتاب معالي الوزير ان ضحلة عدد افراد هذه الفئة واهمية ما يقومون به على مستقبل شكل البلاد يدعو بالفعل الى وضع الضوابط المذكورة . كتاب معالي الوزير بالبناء نقابة وفرض عليهم دورات تدريبية لان هذه هي القوى وسيلة للحفاظ على سلامة المنشآت التي تقام الان ، والتي تستثمر استثمارات الى عدة عقود قادمة ، كما انها افضل وسيلة لضبط النظام والحفاظ على التنظيم الهيكلي الذي تجهد الحكومة في تأهيله لكل المواقع المأهولة في البلاد ، لذلك ارجو ان يحول الاقتراح بحيث تبدأ الحكومة باقتناء الاجهزة لضبط وتنظيم ممارسة هذه المهنة .

دولة رئيس المجلس

هذه العملية فعلا حيوية وتمس المواطنين . السيد زوايده . تفعل .

المهندس شفيق زوايده

يا سيدي يمكن اشرح شغلة ، نحن عندنا نقابة الماويلين ، اسمها نقابة مفاولي الاشغال والطرق وانتقابة الان تقوم بوضع قانون يحوي هذه الفئة وغيرها ، فقط للعلم .

دولة رئيس المجلس
اللي بعده

السيد الأمين العام

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٧/٧/ج/٢٧ تاريخ ٢٨٣٣ تاريخ ٢-٣-١٩٧٩ ومرفقة كتاب معالي وزير المواصلات رقم ١٥-١-١٨٥٩ تاريخ ٢٥-٣-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ١٢ المقدم من عضو المجلس سعاد السيد بركات الزهر بشأن تديد شبكة هواتف بين قرى منطقة النقرة .

الرقم : ٢٨٣٣/ج/٧/٢٧
التاريخ : ٥-٤-١٣٩٩
الموافق : ٢-٣-١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم
اشير الى كتابكم رقم ٧٢٦/١٠/١ تاريخ ١٦-١-١٩٧٩ .

ابعث طيا بصورة من كتاب معالي وزير المواصلات رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية رقم ١٥/١/١٨٥٩ تاريخ ٢٥-٣-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ١٢ المقدم من العضو السيد بركات الزهر بشأن تديد شبكة هواتف بين قرى منطقة النقرة .

واقبلوا فائق الاحترام
الرقم : ١٨٥٩/١/١٥
التاريخ : ٢٦-٤-١٣٩٩
الموافق : ٢٥-٣-١٩٧٩

دولة رئيس الوزراء الاقدم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٧٧١/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٢-٢-١٩٧٩ . ورقم ٢٢٨٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ٢٨-٣-١٩٧٩ بخصوص شبكة الهواتف التابعة لمنطقة النقرة .

ارجو دولتكم التفضل بالعلم بان تم الكلف الفني على قرى منطقة النقرة - ناحية الزعفر - منذ فترة من اجل تزويد تلك المناطق بالخدمة الهاتفية

هكذا صحت الاجل

علما بأن منطقة النقرة تتألف من قرى النقرة ، البويضة ، الزميلات ويضمها مجلس بلدي واحد وكذلك القرية الجاورة والسماء نقيرة لم بطمة وفيها مجلس قروي وهذه القرى متقاربة من بعضها البعض ولا يوجد بها أية خدمة هاتفية أو بريدية أو برقية .

وقد قررت وزارة المواصلات فتح مكتب بريد قروي في مكان متوسط في هذه المنطقة يخدم هذه القرى عامة ويستقوم مؤسسة المواصلات بتنفيذ الخط الهاتفي للمكتب المقترح خلال هذا العام .

وتفضلوا دولتكم بقبول مائق الاحترام .
وزير المواصلات - رئيس مجلس الإدارة
سميد التسل

دولة رئيس المجلس
السيد بركات الزهر

السيد بركات الزهر . تفضل
نشكر معالي الوزير ، كما اشكر زملائنا على الاجوبة ، ولكن مكتب بريد واحد لا يكفي لخدمة المواطنين ، وذلك بعمان في بعض المنازل فيها أربعة هواتف ، ويتقدمون من المواصلات والاتصالات ، ونحن خمسة قرى متباعدة عشرة كيلو مترات عن بعضها البعض ، هل يمكننا هاتف واحد ، لنا من سنة ١٩٦٨ ونطالب في تلفون .

دولة رئيس المجلس
الذي بعده .

السيد الامين العام

٨ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٧/٧/ج/ تاريخ ٢٩١٤ تاريخ ٢-٤-١٩٧٩ ومرفقة كتاب سعادة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم ٢٠٣٢/٢٤٢٦ تاريخ ٢٩-٢-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٢٦ المؤرخ في ٧-٢-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو بريز بشأن اوصول المياه الى منطقة بني حميدة .

الرقم : ٢٠٣٢/٢٤٢٦ تاريخ ٢٩-٢-١٩٧٩
التاريخ : ٦-٤-١٩٧٩
الموافق : ٣-٤-١٩٧٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
اشير الى كتابكم رقم ١/١٠/٧١ تاريخ ٢٠٣٢/٢٤٢٦

ارجو ان التفت النظر الى كتاب مطونة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم ٢٠٣٢/٢٤٢٦

تاريخ ٢٩-٢-١٩٧٩ ، الرسالة نسخته لدولتكم مباشرة جوابا على الاقتراح رقم ٢٦ المقدم من عضو المجلس السيد هائل ابو بريز بشأن اوصول المياه الى منطقة بني حميدة .

واقبلوا مائق الاحترام
رئيس الوزراء
مضر بحدوان

الرقم : ٢٠٣٢/٢٤٢٦
التاريخ : ٦-٤-١٩٧٩
الموافق : ٣-٤-١٩٧٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٧/٧/ج/٢٢٧٣ تاريخ ١٩-٤-١٩٦٩ ه الموافق ١٨-٣-١٩٧٩ ومرفقاته الاقتراح رقم ٢٦ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري السيد هائل ابو بريز بشأن اوصول المياه الى منطقة بني حميدة وكما بهدوير عام مؤسسة مياه الشرب المؤرخ في ٧-٢-١٩٧٩ حول الموضوع .

ارجو العلم بان هذه السلطة ستقوم باجراء دراسة للمنطقة في سبيل تعيين موقع البئر ستقوم بحفرها خلال العام الحالي في حالة وجود اشارات مشجعة .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام
نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية
المهندس احمد تخفان

دولة رئيس المجلس
السيد هائل ابو بريز

السيد هائل ابو بريز
ورقة مكتوبة . .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الافخم . .
اشارة لكتاب سلطة المصادر الطبيعية رقم ٢٠٣٢/٢٤٢٦ تاريخ ٢-٤-١٩٧٩ والمتضمن الجواب على اوصول المياه لمنطقة بني حميدة اريد ان اوفر الجهد على المنطقة واجلبها بان حدر بئر ارتوازي في منطقة الوالة يكفي لري منطقة بني حميدة كما وان هناك مصدر آخر للمياه وهي مياه عمان والتي تصل الى القرى الجاورة لقرى بني حميدة واستثنيت قرانا .

كما وان هناك مصدر اخر يكفي لسري منطقة بني حميدة وبالحفا وثمان ويزيد من ذلك وهي مياه وادي الheidان التي تذهب جزوا وبدون

ان يستفاد منها ارجو التكرم بمخاطبة المعنيين للاطلاع واجراء الدراسة مع رصد المبلغ الذي يكفي لري المنطقة .
ولكم جزيل الشكر والتقدير
هائل ابو بريز

دولة رئيس المجلس
شكرا ، الذي بعده .

السيد الامين العام
ه - الاقتراحات :

١ - الاقتراح رقم ٤١ المؤرخ في ١٩٧٩-٣-١٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهر بشأن جعل منطقة صاحب مخيرة قضاء .

اقتراح رقم ٤١
التاريخ : ١٩٧٩-٣-١٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
ارجو دولتكم التفضل باجراء اقتراحي على جدول اعمال الجلسة ليكرم المجلس الكريم بالوافقة عليه واحالته الى الحكومة المؤقتة .

ارجو ان اعرض على دولتكم ان منطقة صاحب قد احدثت بها مخيرة ناحية منذ سنة ١٩٧٢ ، وبما ان هذه المنطقة مكتظة بالسكان ، لهذا مائتي اترح جعلها مخيرة قضاء لاسباب عديدة لا تخفى على المسؤولين في الحكومة الجليلة علما بان عددا كبيرا من القرى تابعة لها ويرتبط مكتبها ارتباطا وثيقا بها .

واقبلوا مائق الاحترام

عضو المجلس
بركات الزهر

اسماء القرى التابعة لناحية صاحب

الاسم	عدد السكان
١ - بلدية صاحب	٢٥٠٠
٢ - مجلس قروي الخشافية	٢٥٠٠
٣ - مجلس قروي المشيرة	٢٢٠٠
٤ - مجلس قروي الرقيم	١٩٠٠
٥ - النزهة الشرقية	١٦٠٠
٦ - النزهة الغربية	١٥٠٠
٧ - خشافية الشوابكة	٨٠٠
٨ - ابو الحيات	٥٠٠
٩ - المناصر	٤٠٠
١٠ - الماشونينة	٣٠٠

١١ - العلبا
١٢ - رميدان
١٣ - الوحياء
١٤ - المغاير الخصيلات
٢٠٠

دولة رئيس المجلس
يحال الي الحكومة ، من يوافق

الجميع موافقون
دولة رئيس المجلس
كل يا عدنان

السيد الامين العام

٢ - الاقتراح رقم ٤٢ المؤرخ في ١٩٧٩-٣-٢٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان اريته بشأن احداث محافظة للاغوار واعادة التقسيمات الادارية .

اقتراح رقم ٤٢
التاريخ : ١٩٧٩-٣-٢٨

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
بالنظر لتطور الاغوار من الناحية الزراعية والاجتماعية ووجود سلطة وادي الاردن والازدهار للموس نتيجة لخطط التنمية في هذه المنطقة الزراعية . ونتيجة لهذا التطور الحديث في كل المجالات ونظرا لكثافة السكان الهائلة ، ارى من المناسب احداث محافظة للاغوار واعادة التقسيمات الادارية بصورة واقعية تتبنى واقع الحال حتى يستطيع المواطن من انتهاء اعماله ياتل قدر ممكن من الوقت حيث ان التقسيمات الادارية الحالية بها بعض الخيف على المواطنين وتجدد بعض المواقف بجزلة الى اريد والبلقاء وعجلون . مثال ذلك البلاونة ، ارجو دولتكم درج اقتراحي هذا بجدول الاعمال للجلسة القادمة .

وتفضلوا دولتكم بقبول مائق الاحترام
عضو المجلس الوطني الاستشاري
سليمان اريته

دولة رئيس المجلس
علي بك ، تفضل

السيد علي الششير

سبق لهذا المجلس اثناء مناقشة السياسة الداخلية ان ربح عدة توصيات للحكومة من قبلها توضع بشأن اعادة النظر في نظام التقسيمات الادارية على اسس من الوحدة الاقتصادية

لقد تم اصداره

والجغرافية والسكانية والبيئة الاجتماعية ، بما يكفل تصريف شؤون كل مجموعة سكانية تتمايش ضمن حدود الوحدة الادارية بدءا من مديرية الناحية الى مديرية القضاء والمحافظة ، لذا وانطلاقا من انه يجب ان تقدم للوطن الخدمات باليسر واقرّب السبل ، وما دام وان هناك توصية بشأن اعادة النظر بنظام التقسيمات الادارية بشكل عام ، فانهي وزملائي مروان الحمود وحماة المعاطلة ، وعبد الله اخورشيدة ، وجمال ابو بتر نقترح احالة الموضوع الى لجنة الخدمات والمرافق العامة .

السيد سليمان اريته

اذا سمح دولة الرئيس ، انا لي اعتراض على هذا ، اذا سمحت ، بالنسبة للظروف الحالية والمالية ، هي لا تساعد على اعلان محافظة في الاغوار ، والاعتراف بالخطأ فضيله لانه ، الامكانيات المالية ، وانا باعتقادي انه يلزمها موازنة معينة ، والى كواثر معينة ، ولذلك هناك جزء من سؤالي ، واقتراحي ، ارجو ان يحول الى اللجنة المالية ، وهو ان عرب البلاونة ، واقول بصراحة يعتبروا مناطق نفوذ الى اصحاب النفوذ ، عرب البلاونة ، يقدر عددهم بخمسة الال ، مقسمين الى ثلاث جهات ادارية ، اريد وعجلون ، والسلط ، اذا واحد رزق بطلن يذهب لتسجيله باريد يذهب ٨٧ كيلو متر ، بينما اقرب مركز اداري هو ديرعلا ، انا باعتقادي انه هذا الوقت بالذات ، هو وقت سرعة ، ومنطقة الاغوار منطقة نمو لاقتصاد البلد ، يعني هي من مناطق الخدمات الحيوية ، فمن الضروري ان نؤمّن على المواطن المسافة الطويلة ، التي تحتاج الى يومين رايح وجاي ، من اجل الذهاب في قضية او عند الدمي العا ، طالما ان الخدمات موجودة في كل مكان ، بالسؤال من اقتراحي واضمح وما اقضده ، هو ان يقعوا لاقرب منطقة ادارية موجود بالتقسيمات هناك بدل اعادة النظر بالتقسيمات الادارية .

دولة رئيس المجلس

ابو هاني ، تفهين .
السيد سليمان القضاة
الواقع لنا مع السيد سليمان اريته ، وفي رأيي انه المبدأ ان تكون الوحدة الادارية فيها تجانس

يعني عرب البلاونة ارتباطهم التجاري والعلمي مع منطقة اريد مش مع السلط ، وقد كان هناك محاولات لربط هذه العشيرة في منطقة البلقاء طبعي انا اتكلم من منطلق معرفتي ببناء المنطقة هناك الاكثرية الساحقة بجوا ان يربطو علاقاتهم مع منطقة اريد ، علاقات تجارية بمصالح تجارية ، اما اذا كان عند الدولة لعمل محافظة للاغوار يكون عمل شريف ، ولذلك انا براهي انه اللجنة المكلفة بهذا الموضوع ليست في اللجنة الادارية لعمل هذا الموضوع ، وزارة الداخلية على علم بهذه الطلبات ، لذلك اقترح ان الحكومة تدرس الموضوع مع وزير الداخلية الذي على علم بهذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة ولا يمنع على المشـ الحضور مع اللجنة ثم يحال الى الحكومة .

السيد علي البشير

لم تجر محاولات لضم هذه المنطقة لمحافظة البلقاء بل جرت مراجعة مداولة ، لتوحيد شؤون مثل هؤلاء السكان لاجراء مساهمين بالبناء مربوط في محافظة البلقاء ، والمعلمين في محافظة اربد ، والتسجيل في سجلون ، وامور اخرى في محافظة البلقاء نحن طلبنا توحيد هذه الخدمات مع اي محافظة كانت ، على اسم ان يبقى علاقتها محافظة اربد وحدة ادارية بالنسبة اليها ، يجب ان يتبعوها ، لتيسر الذهاب اليها ، السكان الذين يبعدون عن قرية الكريمة بحدود كيلو متر نحن بصدد تقسيمات ادارية ايا كانت وليس تقسيمات مشاقرة نحن نريد ان يكون اقرب لمسافة عشرة كيلو مترات .

دولة رئيس المجلس

اذن امام المجلس احد امرين ، اقتراح سبق ان يحال الى اللجنة ولا يمنع على اللجنة ان تجتمع مع الوزير على هذا الامر .

السيد سليمان عرار وزير الداخلية

السيد سليمان عرار
في الحقيقة هذا الموضوع ليس جدي ، هذه تقسيمات ادارية ، منذ ٣٥ سنة ، جاؤا اولئك وشكوا ، وصلوا علاقات ، فعلا الذي يتوكله الاخ

دولة رئيس المجلس

تفضل ابو نواز .

السيد علي البشير

مع احترامي لراي الدكتور خليل ، ان اللجنة الادارية هي تدرس الاسلوب الاداري ثم ان هذه الوزارة ، تتبنى الاساليب لانشاء عمل ما ، انما انشاء الوحدات الادارية ينمكس اول ما ينمكس على الخدمات ، واللجنة المقصودة هي لجنة المرافق العامة والخدمات ولذلك براهي انشاء اي وحدة ادارية اصلا في نظام التقسيمات الادارية في قانون الادارة والحاكين لانشاء الوحدة الادارية لا للخدمات ، والقصد من انشاء هذه الوحدة الادارية عكس هذه الخدمات فالاولى ان تدرس لجنة الخدمات والمرافق العامة ، هذا ، لانه اصلا لا توجد وحدة ادارية الا بالخدمات ، فكيف تريد ان ننشئ وحدة ادارية بمعزل عن الخدمات التي تقدمها هذه الوحدة .

دولة رئيس المجلس

انا هنا من رئاسة المجلس ، اسألهم هم القانونيين ان يوضحوا لنا هذا الامر ، احد بك الطرونة تفضل .

السيد احمد الطراونة

نحن اولاً ان هذا المجلس يملك حق النظر في الانظمة لان التشكيلات الادارية بالمادة ١٢٠ من الدستور هي نظام وليس قانون وعندما نقترح هنا سننظر تعديل النظام ، وكذا اخطانا على نظام الخدمة المدنية ، هل للمجلس ان ينظر بالانظمة ، ام ليس له هذا الحق .

دولة رئيس المجلس

مقاطعا - المجلس لا ينظر بالانظمة

السيد احمد الطراونة

ما هو بندا الاجابة ، طيب ، والاجابة غير واردة بطبيعة الحال ، سميت الحكومة هذا الاقتراح ، باذا رأت انه لضرورة في هذا لتعود للنظام القديمة لو كانت تتعلق بالنظام وليس بقانون ، والا كنا ارسلنا للحكومة بتعديل القانون ، وبناء على اقتراح من الاخ عبدالله اذا فعل التشكيلات الادارية والتقسيمات الادارية تصدر بنظام ، انا انا براهي ما دام الحكومة سميت الموضوع واذا كان مندها اسقفوا من غير ان تدرس اللجنة هذا الامر .

علي البشير ، في بعض المحاولات لمدارس التربية والتعليم ، هذه مرتبطة بمنطقة بعيدة ، هذه يمكن تنظيمها اداريا ، لكن من كثرة المراجعات بالموضوع ، اطنا الموضوع للمحافظ والمتصرف برتين ، لكن الناس لا تقدر ، الناس يحبوا يبقوا على ما هم عليه الان ، وناس يحبوا ينضموا للمنطقة الجنوبية . الاكثرية يريدون ان يبقوا على ما هم عليه الان ، ابقيت الحال على ما هو عليه ، رغم ان ما لهم ما دام عندهم مدارس تابعة لمعلمين ، نحن مع التربية والتعليم ندرسها ، ونحاول ان تكون تابعة للشؤون الشمالية ونحل القضية ، اذا الشهادات الصحية تصدر من قضاء معلون او من مدير الصحة ، نحن نحاول نخليها في المكان الاقرب ، الى جانب كثير من الخدمات ، اذا المجلس الكريم اراد ان نحيلها الى لجنة الخدمات نتروح لتدرس معا مع اللجنة ، ووفق المصلحة العامة وارائنا ان يبقى الحال على ما هو عليه .

دولة رئيس المجلس

اذن نحيلها الى اللجنة ، التي بعده .

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، في حدود دراستي للنظام اذن ان النقطة متصلة بالادارة العامة ، ويجب ان تنظر بالجنة المالية والادارية ، ما دام الموضوع متصل بالادارة العامة ، وبطرق الربط والقوانين ، وليست بنوع الخدمة المتبعة ، وانما ارجو دراسة المادة ١٢٢ الفقرة ٢ التي تقول باخرها للجنة تدرس بالمشاكل ذات الصلة بالادارة العامة ، ليس هذا رغبة من اللجنة الادارية ان تتولى هذا الامر ، ولكي انا اقول هذا كتقطة نظام ، شكرا .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سليمان القضاة

يا سيدي اولاً شكرا للدكتور خليل الذي فيه ضرورة الالتزام بالنظام الداخلي ، واذا رأى المجلس ان بحث اللجنة المختصة ، فهي اللجنة الادارية والمالية ، لان هذا العمل ، هو عمل اداري ، ويرتب عليه امور مالية ، ولذلك فالتنسيق اقترح كتقطة نظام ، اريد اقتراح الدكتور خليل .

تفضلوا بخدمه المجلس

دولة رئيس المجلس

موضوعنا لا نبحث فيه الانتظية ولا تعرض على المجلس، موضوعنا يتعلق بتوصيات من قبل المصلحة العامة، لخدمة الإجراءات التي تتخذها الدولة.

مروان بك، تفضل.

السيد مروان الحمود

إذا سمح دولة الرئيس، اقتراح السيد سليمان أرتيه ذو شقين الواقع، الشق الأول إنشاء محافظة للأغوار والشق الثاني حل مشكلة البلاونة، وبعد أن استمعنا إلى تعليق السيد سليمان أرتيه، اعتقد أنه اسقط أحد الاقتراحين والذي هو إنشاء محافظة بالأغوار وعليه، إذا كان هناك بحث بالموضوع الذي لفتت إليه الأخت سليمان، فيكون هو حل مشكلة البلاونة فقط، وأرجو استعاط اقتراح إنشاء محافظة في الأغوار من اقتراحه.

السيد سلمان المقصاه

إن اقتراح السيد سليمان أرتيه يتعلق بمنطقة الأغوار ولم يرد ذكر البلاونة، أقول أن لهذا المجلس الحق في أن يبدى اقتراحات وأن لهذا المجلس حدود مرشومة بالقانون.

مجلس أن يبدى اقتراحات، ولكن لما أن نمسجل أي قرار يصدر عن أي لجنة خدمات، لجنة قانونية، ولكن ليس لنا أن نعدل انتظية، تدرس الحكومة التقسيمات الإدارية، هي أكثر مقدرة على معرفة وأخصاص الوحدات الإدارية ومعرفة الحقائق.

دولة رئيس المجلس

كمال الدجاني، تفضل.

السيد كمال الدجاني

نحن بالواقع، ليس موضوع أن نضع نظاماً أبداً نحن نريد بل على وضع توصيات، الموضوع على كل حال يحال إلى اللجنة أو إلى الحكومة ويرأي أن الموضوع يتعلق باللجنة الإدارية، لأنه مهمتها النظر بالشكاوي الخاصة وبمسير المسائل المتعلقة بالإدارة والتقسيمات الإدارية لها صلة بالإدارة المالية، واعتقد أن أحالة الموضوع إلى اللجنة الإدارية.

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي كل الذي تكلمناه مؤيد للاقتراح إلا أنه حتى لو راح إلى اللجنة وعاد للمجلس سنؤيده، لما نرسله للحكومة مباشرة.

دولة رئيس المجلس

اللجنة كانية، ويتشرف معالي الوزير، وإذا أراحت محافظتين، وإداريين، يعني ليس فيه خدمات ولا إدارة مش اجتهد ولا تجاوز.

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي مش قصة تجاوز، القصة نحن نتعنون بالاقتراح ونحيله إلى الحكومة، هذا هو المطلوب، يعني الطلب إلى الحكومة. وهذا هو الرأي يعني اقتراح سليمان أرتيه، أن يحال إلى الحكومة بطلب من المجلس، نقط هذا هو الاقتراح.

دولة رئيس المجلس

يعني هل المجلس يرفض طلب إحالته إلى اللجنة.

حماد بك، تفضل.

السيد حماد المعايطة

عندما طرح اقتراح سليمان باشا، وسقط الشق الأول وصوت عليه. أصوات مختلفة.

دولة رئيس المجلس

يقرع الجرس... نظام يا أخوان، خلونا نشوف الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس، ليس الموضوع هو موضوع أهمية الاقتراح، كانت نقطة تتمثل بتطبيق النظام، علماً بأن ليس لدي أي مقترح من تحويله إلى اللجنة مباشرة وأنا كرئيس للجنة أقول، هذا ممكن، وأؤيد بذلك الأخ مروان، إنما إذا بقا أن يحال للجنة يجب أن تطبق النظام الأخ علي البشير يقول أن الموضوع يتصل بخدمة صحيح لكن نحن لم نفهم مستوى الخدمة، ومحتوى الخدمة، البعض متصل بعملية التواصل وعملية إدارة الخدمات وليس بمتصل بمستوى الخدمة، إذن ما حول الاقتراح فالان إننا نأخذ طريق الأول أن يحال إلى الحكومة وهي حل المشكلة، إذا أحيل إلى الحكومة فلما أؤيد ذلك، بعد ذلك إذا تفضل المجلس أن يحال إلى اللجنة، يجب أن نقرر ما هي اللجنة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على إحالة السـ اللجنة الإدارية.

السيد أحمد الطراونة

نقطة نظام أولاً، هل سيحال إلى الحكومة أم لا. وإذا لم يوافق المجلس يصار إلى إحالته إلى اللجنتين معاً.

دولة رئيس المجلس

الموضوع الأول، هل يحال هذا الاقتراح للحكومة أم لا، من يوافق، عد يا عدنان بك، أصوات، موافقين.

السيد الأمين العام

الاكثريّة.

دولة رئيس المجلس

خلص الاكثريّة موافقة - التي بعده -.

السيد الأمين العام

٦ - مقررات اللجنة القانونية:

١ - قرار رقم ١٩ المؤرخ في ٣-٥-١٩٧٩ بشأن تعديل قانون الضمان الاجتماعي بناء على الاقتراح رقم ٣٠ المؤرخ في ١٢-٣-١٩٧٩ المقدم من خمسة عشر من أعضاء المجلس.

قرار رقم ١٩

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاثنين الموافق ٣-١٩٧٩، برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة: الأعضاء السيد الطراونة، ظاهر حكمت، السيدة نائلة الرشيدان، علي البشير، عبد الله أخوارشيد، وبعد أن نظرت اللجنة في الاقتراح بتعديل قانون رقم ٣٠ - الحال عليها من قبل المجلس الكريم والمقدم من السادة:

- ١ - عبد الله أخوارشيد ٢ - وأيد
- مصور ٣ - سليمان أرتيه ٤ - محمد علي
- بدير ٥ - سلطان المدوان ٦ - جودت النبول
- ٧ - شمس الدين طلاس ٨ - زهير بلحسن
- ٩ - مندوح الصرايرة ١٠ - كمال الدجاني
- ١١ - علي البشير ١٢ - د. خليل السالم
- ١٣ - خالد الفيض ١٤ - سلمان القصصاه
- ١٥ - جمال أبو بكر

وبمقتضى النظام، أنا أؤيد الأخ أحمد، أنه من الأفضل أن يحال الاقتراح إلى الحكومة، لتدرسه وبعد ذلك نرى ماذا بعد الدرس، ونقرر، فلما لا مانع لدي من هذا الإجراء.

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد الشريدة، تفضل.

السيد عبد المجيد الشريدة

الموضوع، ليس موضوع مذقشة خدمات عشرة معينة كمشيرة البلاونة، هو الموضوع أن هذه العشرة موجودة في وحدة إدارية موجودة بالغور، فلما إذا كان الموضوع للنقاش فهل كريمه، تبقى في محافظة أربد، أم تنقل لمحافظة البلقاء، هنا ما فيش خدمات، هنا في موضوع انتقال من وحدة إدارية إلى محافظة الموضوع هذا بالذات، كل سنة وزارة الداخلية تناقش هذا الموضوع وتحاول بناء على رغبات الأهالي أنها تنقل هذه من منطقة إلى منطقة أو تنقل إلى وحدة إدارية، فالموضوع مش موضوع خدمات، الموضوع بوجه عام عرب البلاونة عبارة عن سكان قرية أو بلدة فالموضوع موضوع قضية إدارية، وليس خدمات ووزارة الداخلية مسؤولة عن ذلك.

دولة رئيس المجلس

شكراً، طاهر بك

السيد طاهر حكمت

يا سيدي أرجو أن أعود للأمر التي حدثت بالمجلس بشكل إجرائي، تقدم اقتراح لأحالة الموضوع إلى لجنة الخدمات، وعلى ما أنكر أنه طرح للتصويت في حينه ووافقنا عليه، إلا أن معالي الدكتور خليل السالم نبينا إلى نقطة قانونية، بأن هذا من اختصاص اللجنة المالية والإدارية، وتدخل الاستاذ الطراونة بأسلوبه الخاص به، وحول الموضوع من موضوع من تقديم خدمات ولجنة إدارية، إلى موضوع، بحث الأنظمة أو غيرها، ولذلك اعتقد أنه الاقتراح الآن مجدد، يجب أن يكون هل سيعدو المجلس عن إقراره السابق بإحالته إلى موضوع لجنة المرافق على ضوء التنبيه الذي أدلى به الدكتور خليل، أم إلى اللجنة المالية والإدارية، أم إلى لجنة المرافق.

شكراً
عبد المجيد

قررت اللجنة الموافقة على ما جاء بالافتتاح وهو تعديل المادة ٣- من قانون الضمان الاجتماعي بحيث تستبدل كلمات موظفي الدولة الغير الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية الواردة في المادة المشار اليها بعبارة موظفي الحكومة الذين لا يتقاضون تقاعد بموجب قوانين التقاعد الحكومية .

كما توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد احمد الطراونه

نحن وافقنا على هذا ، لكن اخشى اساءة تفسير كلمة يتقاضون لانه لو فرضنا الموظف ما يكمل مدة بطلح ولا يتقاضى تقاعد ، انا من رأيي ان نضعها بالصيغة التالية : موظفي الحكومة الذين لا يخصص لهم رواتب تقاعدية بموجب قوانين التقاعد الحكومية ، يعني من الاصل ما لهم مخصصات ، يعني لكن عندنا اقول لايتقاضوا ، ييجوا يطلع قبل ١٥ سنة هل يشمله قانون الضمان ، يعني المبدأ متفقين عليه ، بس العبارة .

دولة رئيس المجلس

نرجو من الحكومة وضع الصياغة اللازمة . امين بك .

السيد امين شقير

سيد الرئيس ، فلسفة قانون الضمان الاجتماعي هي تكملة اجتماعية للالتزامات فسي تأمين الناس منذ الشيخوخة ، او اعجز ، هذه الفلسفة المتكاملة تفرض انه كلما ظهرت فجوة ، تفرض مجموعة من الناس لليؤس بسبب عدم وجود فطاء او مظلة قانونية لشيخوختهم او تعطيلهم عن العمل يجب ان تغطي ، تكون نحن بالنصوص وحراريات النصوص ان هذه تغطي يبدو لي شخصيا اننا غير قادرين على وضع الصيغة النهائية ان لم نتمكن او نقصد من اي تعبير ، لذلك انا اقترح ان يكون في خط مؤداة انه كل ما ظهر ان القوانين او تطبيقاتها تحول من غطاء مظلة كلية يجب ان يغطي من خلال الضمان الاجتماعي .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي
سيد الرئيس ، موضوع موظفي الحكومة الذين لا يتقاضون رواتب تقاعد تطبق عليهم ما تفضل به الزميل امين شقير بان هذه الفئة من الموظفين ، الذين لا يجدون ما يحبيهم عند حصول عجز او لسبب من الاسباب ترك العمل ، يجب ان يشملهم قانون الضمان الاجتماعي ، مثل الفئة التي فيها انها يعقود وليست خاضعة للتقاعد ، شخص يترك الخدمة قبل تقاعده واستحقاقه للتقاعد برأيي يجب ان يشملها قانون الضمان .

دولة رئيس المجلس

السيد القضاة ، تفضل

السيد سلمان القضاة

يا سيدي انا مع الاخوة ، في ان يحال المشروع الى الحكومة لدراسته الا انه ما لاحظناه انا مع الاخ ابو هشام انه اصلا ان القانون هو شمول الموظفين الغير مصنفين الذي لا يتقاضون ليس قلنا لا يتقاضون ، هناك موظفين غير مصنفين عملوا بالدولة في ظل النظام من وقت ١٩٢١ ، واستمروا هؤلاء لهم تقاعد ، هؤلاء انا اقول انه عندما نقول الموظفين غير المصنفين الذي لا يتقاضون رواتب تقاعدية ، بتصور نحل الاشكال

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

اعتقد ان اقتراح الخدمة الذي ادلى به مقرر اللجنة القانونية ، يستفيد الموظفين معقود ، وهذا ليس المقصود ، لانه عندما نذكر ثبات موجودة في نظام الخدمة المدنية ، الموظفون المصنفون ، الموظفون غير المصنفين ، الموظفون معقود ، ونحن بصدد سائر هؤلاء الامتيازات الثلاثة ، في خدمات الضمان ، لذلك لا يجوز حصرها على الموظفين الغير مصنفين ، ولذلك يجب ان يبقى العبارة ، موظفي الحكومة الذين لا يخصص لهم رواتب تقاعدية بموجب احكام قانون التقاعد ، الذين لا تخصص ، لا يستحقون نفس المعنى .

دولة رئيس المجلس

معالي كمال بك .

السيد كمال الدجاني

اقتراح ان نعيد القانون الى اللجنة القانونية لندرسه مرة ثانية .

دولة رئيس المجلس

يقترح معالي رئيس اللجنة ابقاء القانون ، واعادته الى اللجنة القانونية لندرسه مع الجهات المعنية . من يوافق .

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس

الان مقررات اللجنة الاجتماعية . .

السيد احمد الطراونه

سيدى هل اعيد الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

نعم اعيد الى اللجنة القانونية .

مقرر اللجنة الاجتماعية ، السيدة انعام المفتي .

السيدة انعام المفتي

ارجو ان تموني من تلاوة القرار لان لسي تعطلت كثيرة على هذا القرار وشكرا .

السيد محمد الفرحان عبيدات

الدكتور ربيع .

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد ربيع تفضل .

السيد الامين العام

٧ - مقررات اللجنة الاجتماعية والتربوية :

١ - قرار رقم ٧ المؤرخ في ٢-١-١٩٧٩ بشأن الاقتراح رقم ٦ المؤرخ في ٢٩-١-١٩٧٩ الملح من عضو المجلس سعادة الدكتور زهير مدد من الطلاب وانشاء هيئة توجيه الدراسات العليا والاختصاص .

قرار رقم ٧

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والتربوية عدة اجتماعات كان اخرها يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩-٢-١ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد محمد الفرحان عبيدات وحضور السادة الامضاء الدكتور محمد احمد ربيع - الدكتور مولى النوار - الدكتور كارلوس ديميس - محمد يونس العز - طاهر حكمت - والسيدة وداد بولس محمد خليل خطاب - والمفكرة العام المفتي .

وقد استعرضت اللجنة في اجتماعاتها الاقتراح رقم ١٦ المقدم من سعادة الدكتور زهير ملحس والمحال عليها من قبل المجلس الكريم ولغايات استكمال الدراسة بشأنه استدعت اللجنة كل من رئيس جامعة اليرموك السيد عدنان يدران والدكتور عبد الرحمن غرايه عبيد كلية الاداب . كما اجرت عدة لقاءات مع بعض المهتمين في شؤون التربية والتعليم ، بالاضافة الى صاحب الاقتراح الدكتور زهير ملحس ، وبالنتيجة لما جرى واستخلص اخذت اللجنة القرار التالي على ضوء ما اثاره امضاء اللجنة حول هذا الموضوع من اسئلة عديدة كان اهمها :
ما هو الهدف من التعليم الجامعي ؟
هل هو للرباه الاجتماعي ؟

ام للباهة حتى يقال ان في البلد جامعات .

او لتلبية حاجات المجتمع ؟

١ - ماذا كانت الاجابة بان الهدف من انشاء الجامعات تلبية حاجات المجتمع الاردني فان ذلك يقتضي معرفة هذه الاحتياجات من الطاقة العاملة الماهرة في مختلف الميادين ليصار الى تقرير طبيعية الكليات المطلوب انشاؤها وعدد الطلبة اللازم التحاقهم بها ، وطبيعة البرامج التي تقدم فيها ، وكيفية الاشراف على الجامعات وتبويلها وسياسة قبول الطلاب فيها .

٢ - ومن حيث الاشراف على الجامعات ترى اللجنة تشكيل مجلس اعلى للتعليم الجامعي يكون مستقلا استقلالاً تاماً ، ويكون مسؤولة وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي في الاردن ، وان يتم تشكيله على النحو التالي :

١ - رؤساء مجالس الانشاء

٢ - وزير التربية والتعليم

٣ - رؤساء الجامعات

د - اربعة اشخاص يمثلون قطاعات مختلفة ولهم خبرة في شؤون الاشراف على التعليم العالي .

٤ - اباين حيث التحويل ليكون من الاعضاء التي يدفعها الطلاب ومن غير الاعضاء المفروضة على الكليات ومن البرمكات والهيئات ومساهمة الدولة .

ويبقى ان يستفاد من الابوال المتوفرة من هذه الموارد بشكل يزيد من عدد الطلاب

هكذا جنة الزميل

الذين يقبلون سنويا في الجامعات ، وليس في وجوه كمالية يمكن الاستغناء عنها فقد لاحظت اللجنة ان موازنة إحدى الجامعات في عشر السنوات الماضية تزيد اضعافا مضاعفة عن عدد الطلاب الذين يقبلون فيها سنويا .

٤ - سياسة قبول الطلاب في الجامعات :

نحن نعيش فترة اشتد فيها الضغط على التعليم الجامعي اشتدادا متزايدا لا بد من مواجهته في مراجعة سياسة القبول التي تعتمدها الجامعات بحيث يكون المعيار الحقيقي لقبول الطلاب هو سد حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة والدرية والتي تحتاجها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني .

وبما ان قدرة الجامعات الأردنية على الاستيعاب دون طموحات الشعب في الأردن الى درجة دفعت العديد من الطلبة الأردنيين الى الالتحاق بالجامعات بحيث يزيدون من سبعة أمثال الطلبة الموجودين في الجامعات الأردنية حاليا، وما يترتب على ذلك من هدر للأموال ومن مشاكل اجتماعية ونفسية يعانيها الطلبة والطلاب في الخارج ، فان اللجنة توصي ان تعمد الجامعات الوطنية سياسة الباب المفتوح في قبول الطلاب بحيث يتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الطلاب للالتحاق بالجامعات بلده .

وذلك من خلال اطلاق اليوم الدراسي واستخدام المرافق والابنية المتاحة حاليا والمتنظر قريبا ، استخدامها فعلا كان تبقى الجامعات مفتوحة الابواب في وجه الدارسين والدارسات حتى الساعة العاشرة ليلا .

ومن خلال زيادة نسبة اعداد الطلبة الى عدد اعضاء هيئة التدريس ، وان تبارس في الجامعات احدى اساليب التعليم واستخدام الامثل للامكانيات المتاحة لتعطي وبهذه الامكانيات افضل واجود مردود ، يسد حاجة السوق المحلية والعربية ايضا .

وتشير اللجنة بفتح فروع للكلية الجامعية المتوسطة في مركز المحافظات والاولوية والمعاهد ، مهنية وحرفية ، مدة الدراسة فيها سنتان بمسند شهادة الثانوية العامة في مراكز الاولوية والاقتصادية والنواحي المكتظة بالسكان ، وذلك ليحفظ للبلد ثروته واخلاق ابنائه وبناته ويؤخر انتباههم لوطنهم من طريق قبولهم في جامعات بلدهم .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

دولة رئيس المجلس اللجنة الاجتماعية والتربوية

في الحقيقة هذ محاولة من اللجنة بيهما بعض الملاحظات لتذهب بالمسؤولين عن الجامعات ليسترشد بها وتطبق ما يمكن تطبيقه . طاهر حكمت ، تفضل

السيد طاهر حكمت

بصفتي احد الاعضاء المجتمعين ، ارجو من السادة اعضاء المجلس ، وكذلك من الحكومة المؤقتة ، ان لا تأخذ سائر ما جاء في التوصية الحرفية وأنا اعتقد ان التوصية في الواقع تعمد على نقطة رئيسية ، هي التوصية ، في تشكيل مجلس اعلى للتعليم الجامعي . وهذا يتولى بنفسه وضع التخطيط اللازم ووضع الاسس وسياسة التعليم ، وفيما عدا ذلك ارجو ان يتجاوز المجلس الكريم وكذلك الحكومة ، عن بعض التصولات التي وردت بالتوصية والتي هي اوردتها بديهة بالطبع وكذلك ان يتجاوز على بعض التعابير الادبية ، التي لم يكن المقصود منها التفضيح بالروح المعنوية والعلمية ، على حساب تعبيرات ادبية ، والاكتفاء فقط بروح التوصية دون حرفيتها .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

الاستاذ محمد الفرخان المبيدات .

السيد مهدي الفرخان المبيدات

انا استغرب جدا ، كيف ان الاخ طاهر وهو عضو باللجنة الاجتماعية ، وكان عليه ان يشترك بصياغة القرار ، كلفه انا ان يهر على تذيير بك ، من اجل ان يرى القرار ، والقرار اتخذ ، ولا يوجد به مميزات ادبية ، ولا في شيء خارج عن الادب ، والقانون ، انظمة علمية كلها نسال وبيننا الان الدكتور سعيد النل ارجوه ان يبين لنا او يعطي ملاحظاته حتى نعيد النظر في قرارنا .

السيد مقرر اللجنة

الدكتور محمد ربيع

لقد اذق ان يتولى معالي السيد محمد الفرحات المبيدات والسيدة انعام المني صياغة

بأرائه اللجنة ، وكان الاخ طاهر ثالث الاثنتين . لكنه لم يشترك بالصياغة ، ولكنه كان متفقا مع البقية على هذه الراء في الجلسة الاخيرة .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

السيدة وداد بولس .

السيدة وداد بولس

نحن اعضاء اللجنة التربوية اجتمعنا حوالي ثلاث اجتماعات ، ولكن معظمنا لم يحضر الاجتماع الا اجتماع واحد وهذا مقصود في نظري ، والذنب ذنبنا اذا كان هناك ذنب .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

دكتور ملحسن .

الدكتور زهير ملحسن

شكرا سيدي الرئيس ، قبل ان اتكلم ارجو ان اسبح تحفظات السيدة المفتي ، وبعدي ان اتكلم مع الشكر .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، لم اهتم العبارة في الفقرة ٣ من الصفحة ٢ لانها متصلة بالتواحي المالية ، ولذلك اتساءل ، ما معنى هذه الملاحظة فقط ، ملاحظة اللجنة ان موازنة الجامعات في السنوات العشر الماضية ، تزيد اضعافا مضاعفة عن عدد الطلاب الذين يقبلون فيها سنويا ، من تحصيل الحاصل ان تكون الموازنة تزيد اضعافا مضاعفة عن عدد الطلاب ، اذا كان كلفة الطالب (٣٠٠)

ثلاثمائة دينار ، فمن الطبيعي جدا ان تكون الكلفة او المقصود منها ، واضح ، النقطة الثانية ، الحقيقة تمثل هذه الملاحظة ارجو ان يكون التعبير المالي او المقصود منها ، واضح النقطة الثانية ، الحقيقة التي تتصل ايضا بسياسة التعليم ، سياسة الباب المفتوح ، الحقيقة سياسة الباب المفتوح تحتاج الى توقف كبير ، لتضمناتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية كما ننتظر ان يكون عدد خريجي المعاهد - المدارس الثانوية ٢٨ الف طالب في السنة ، وكلهم يرغبون بالانساب الى الجامعات الأردنية او الجامعة التي نرجو ان تؤسس في وقتا قريبا ، هل يمكن لهذه الجامعات ان تستوعب جميع الخريجين او جميع الراغبين بالانساب الى هذه المعاهد ، ارجو ان احل من عملية فتح هذا الباب بهذه الطريقة يعنى

ندعو جميعا الى تراود استيعاب الجامعات الى ان يزداد ويلبى اكبر قدر ممكن من حاجات التعليم الجامعي ولكن ان نذهب بعيدا الى سياسة الباب المفتوح ، اظن ان التضمنات الاجتماعية والاقتصادية والمالية ستكون اكبر مما يمكن ان يتسع له صدر التنمية بالاردن ، ولذلك ارجو التوقف عن مثل هذه العبارة ، فبمسألة يتعلق بتأسيس المجلس الاعلى ، يخيل الي انه مجالس ابناء الجامعات ، هي نفسها مجالس ابناء الجامعة الأردنية ، وكان لي شرف العمل بمهنة مدة ١٢ سنة ، يعني ليس من السهل ان ننسى وظائف هذه المجالس التي حددها القانون ، سواء قانون الجامعة الأردنية او قانون جامعة اليرموك لم اطلع عليه لكن بالتأكيد ، مجالس الانباء صلاحيتها وضع السياسة العامة للتعليم في الجامعة الأردنية ، لماذا كنا سنخلق مجلسا جديدا ، سيعاد النظر في قانون الجامعة الحالي ، لانه سيكون هناك بعض التناقض في الصلاحيات بينها بدل مجلس وبين مجلس ابناء الجامعة الأردنية ، ولذلك من كل هذه الملاحظات يخيل الي ان التوقف امام هذا التقرير قليلا ومعاودة بحثه من زوايا مختلفة ، لاغراض الوصول الى مقترحات محددة ، وتتلق مع الاوضاع القانونية السائدة ، وتلبية حاجات التنمية وتلبية حاجات المجتمع يحتاج منا الى توقف اطول وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

الدكتور عيسى قسوس

الدكتور عيسى قسوس

انا اعلم ان هذه كلها توصيات الى الحكومة وقد ورد بالفقرة ٤ الجزء الثاني منها ، وبما ان قدرة الجامعتين الأردنية على الاستيعاب دون طموحات الشعب بالاردن الى درجة قد دفعت العديد من الطلبة الأردنيين الى الالتحاق بالجامعات بحيث يزيدون من سبعة أمثال الطلبة الموجودين كنت اتمنى ان تضاف مقرة ههنا او توصية الى الحكومة بالاهتمام بملكية الشهيد فيصل تأخذ المرافق التي يمكن ان يؤدي خدمة بالنسبة للجامعات الأردنية ولكن لم يؤخذ اي اجراء فيها ولا تزال تهمل كما هي وأنا زرتها الاسبوع الماضي وكانها اطلال من التدمير ان هناك الى اللغات وشكرا .

شكرا سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس

شكرا .

ابن شاعر

السيد ابن شاعر

دولة الرئيس ، في التقرير الذي تقدمت به اللجنة الاجتماعية والتربوية تسأل هـام في الصفحة الأولى حول اهداف التعليم الجامعي واعتقد ان الجواب ، كان مستنتجا من الفقرة الاخيرة من التساؤل اي انه ، لخدم وليدني حاجات المجتمع ، هذا الكلام كبير الاهمية ، باديء ذي بدىء ، وفترض ان الزلاء في اللجنة الاجتماعية والتربوية حريصون على ان يجدوا شباينا كل طريق يؤدي بهم الى ان يكونوا كفاءة جديدة من حيث النوعية لتلبية احتياجات المجتمع ليس سرا ان التعليم الثانوي ، باساعته الانقيس قد ادى وفي الكثير من مجالاته الى التضحية بالنوعية في بعض الحالات واذا جاز لنا ان نتسائل بالتعليم الثانوي على هذا المستوى فان التعليم الجامعي عينة اساسية لا يجوز ان يكون الكم على حساب النوع ، عملية النوع عملية اساسية جدا ، وهي التي تضمن لنا ان نقوم بالتزامات تجاه مجتمعنا واعني هنا بجمعنا ليس المجتمع الاردني بحسب وانما المجتمع العربي الذي يحتاج الى شباينا ، هذه الظبية لابد ان تكون في مستوى يحترم ، ويحترم باستمرار ، والقول هذا مؤكدا كل ما تفصل به الدكتور خليل السالم في هذا المجال ، وانما لا اتوقف عند الاسباب المالية بحسب في التحفظ في سياسة الباب المفتوح وانما على نوعية الجودة التي يجب ان تحرس دائما ان تكون سمة من سمات تخريج جامعة .

شكرا .

دولة رئيس المجلس

تفليسي

السيدة المعلم الفني

الموضوع بدهومه ، على غاية كبيرة من الاهمية ، الموضوع الذي حوله الاستاذ زهير ، عام وثو غاية كبيرة ، ولا اعتقد انه كان بالامكان ميلاحي بطريق علمي وموضوعي بعيدا عن الجدل او ثلاث ، الموضوع يتعلق بالاف من الطلاب الذين

ينهون المرحلة الثانوية ولا يجدون مكانا لهم للدراسة واود هنا لكي ابين او التي بعض الاضواء على كبر المشكلة ، ان اقدم بعض الارقام التي قد تساعدنا في تقرير ما نقوله في نهاية الجلسة عدد الطلبة الذين يقبضون في المعاهد العليا او الجامعات حوالي ثمانية الاف وثلاثمائة طالب سنويا عدد كبير منهم بالمعاهد العليا والتي عددها ٢٤ معهد عليا في الضفة الشرقية ، هذا بشكل حوالي ٢٤٪ من الناجحين في الشهادة الثانوية في العام يبق ، ٧٥٪ من الناجحين في الشهادة الثانوية لا مكان لهم في لتعليم ، اذن ٦٩٪ من يتقدمون للشهادة الثانوية يصبحون بدون رعاية لتاهليهم في مجالات تكتفهم من العمل بالطريق السوري ، يضطر الكثير منهم الى الالتحاق بالجامعات العربية والاجنبية ، اذن ٢٣٪ من هؤلاء يرجعون الى الجامعات خارج البلاد ، يتراوح عددهم من ٤٠٠٠ الف طالب وعلى هذا الاساس ، فان ٥٠ الف طالب يكلف على البلد مبداء كبير من الملايين التي تصرف خارج البلاد ، واود ان ابين هنا قضية هامة جدا التي تعكس المردود عند رجوعهم الى الوطن للعمل ، ٧٠٪ منهم متخصصون بالعلوم الانسانية والنظرية مثل الاداب والعلوم والفلسفة والتاريخ ، و ٣٠٪ بالواضيع التكنولوجية ، هذا بالاضافة الى الاعداد الكبيرة التي تدخل جامعاتنا هنا وتخصص بالعلوم الانسانية والنظرية وبشكل البطالة المقتعة والتي نحن لا نلاحظها بشكل واضح ، انه شاب او شابة يتخصص بناحية معينة ، ويبقى في موضوع اخر يغيد عن تخصصه ، او يبق في بدون عمل ، ولكي نرى اوفين بشكل واضح حاجتنا للتخطيط السليم في توجيه التعليم العالي ليس عن طريق الجامعات وانما عن طريق التعليم العالي التقني والفني والمهني ، ووقع قبولهم في المعاهد العليا سنة ١٩٨٠ والمتوقع منهم ، يبق ١٧ الف مع شوية زيادة بالعدد باستثناء بعض المعاهد لغاية سنة ١٩٨٥ ، ويتوقع ٢٦ الف طالب ليس لهم اماكن في التعليم ، والسبب في هذا واضح نتيجة تركيبة السكان تركيبة خاطئة خاصة وان نسبة ٥١٪ هي اقل من ١٧ سنة بالعمر ، وعلى هذا الاساس ، نرى ان الطلاب الذين يتولون بالدارس بالاردن يشكلون نسبة كبيرة جدا بالنسبة لاكثر البلاد المتخافضة

دراسة اكثر وانا مع الاقتراح هو ان اللجنة الاجتماعية ان تأخذ بعض الوقت وتأخر على هذه القضية التي بين ايدينا ، لانها قضية على غاية كبيرة من الاهمية وخاصة على اقتصاد البلاد ، وارجو من اللجنة الاجتماعية ان تنهل في اعطاء القرار وان تعطى وقت اطول من اجل دراسة اكثر لهذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

دكتور زهير ملخص ، صاحب الاقتراح الدكتور زهير ملخص

شكرا سيدي الرئيس ، اولا اشكر الاخ انعام المفتي ، لانه تحفظاتها لم تكن كما توقعت مخيفة انها ارادت ان تتوسع بالموضوع اكثر بكثير مما رحبت اليه انا ، وتطلب سياسة جديدة للتعليم ككل وهذا لا اخالفها عليه ، انها موضوعي . هنا كان يتعلق بالذين يتخرجون ويتمسكون الخطوة التي تكلمت عنها الاخ انعام . سيدي الرئيس فعلا اريد ان اقدم جزيل الشكر وعظيم التقدير الى اعضاء اللجنة الاجتماعية والتربوية ، على قبالها بدراسة اقتراحي الصعب وانما اعرف انه صعب وتقديها بعضا واشدد على كلية بعضا من الطول الممكنة ايضا ممكنة ، ان موضوع زيادة استيعاب الجامعات منفدا قد اصبح مطلبا لكل من له ولد او بنت ، يريد او يريد الدراسة ، وحيث ان راسلنا الاول هو هذه الخالة ، فان واجبنا هو صطلها نحن اولا ، وفي بلدنا بدل ان تصقل وربنا تعطب في انحاء العالم الكبير ، اننا نسمع وقد سمعنا الان عن النوع لا الكم ، في التعليم الجامعي ولكن لا ادري من هو الرقيب على النوع في الخارج واعداد طلابنا هناك شعبة اضعاف طلابنا هنا ، قالت السيدة انعام في منفدا ٤٥ الف طالب خارجي من يراقب النوع هناك ، وعندما يعود الطالب يعترف بشهادته الجامعية من قبل جميع الهيئات لموكلول اليها ذلك وفي نسبة اقل من اضعافنا في العالم العربي ، دون النظر الى نوعية الدراسة التي درسها الطالب ، وكيف تهست وكيف نال الشهادة ، ان الهيئة المشرفة المقترحة يمكنها منفدا تتولى لديها الموازنة الجديدة والاستقلالية التامة ، ان تتدخل مع الرقيب والزمن ، وانا اضرب على هذه الكلمات الوقت

بالعام ، وهذا يشكل عبء كبير على الدولة بالتعليم ، ولهذا فالمقضية قضية كبيرة جدا وهامة وذلك يجب دراستها دراسة موضوعية وعلمية لكي نتبين من ان نخطط للتعليم العالي بشكل علمي وسوي ، لا يؤثر ولا يمكن ان يؤثر على النتائج ، اذا اخذنا بسياسة اليب المفتوح بالتعليم ، حتى اقول عن خطورة فكرة سياسية الباب المفتوح اود ان اعطي ايضا بعض المعلومات في هذه الجلسة عن الحاجة الى التعليم الفني ، المعروف في لنظام العلمي ان الوظائف الفنية في اي مجتمع يرمز اليها بشكل سليم ، يعني لا بد ان يتوفر بالبلد عمال لهم مهارة نسبة ٢٠-٣٠٪ من القوى العاملة من مهنيين بنسبة ٢٠٪ وفنيين بنسبة ١٠٪ يعملون الى جانب المهندسين ، هذه النسبة غير متوفرة فعلا في سلم العمل الفني الاردني ، اما عندنا نحن فيقتصر التشكيل الى فئات عامة ومتوسطة من مستويات العمال المهرة والفنيين ، والمهنيين وهنا يجب ان تأتي سياسة التعليم بالاردن بالتركيز ، مثلا اذا اخذنا عدد المهندسين بالاردن حوالي ٦٨٣ سوف يحتاجون الى ١٥ الف فني ، عدد الفنيين الذين نحتاج اليهم ، يكون بحوالي ٥٧٥٥ وفي سنة ١٩٨٥ عدد الفنيين الذين نحتاجهم راح يزيد على ٤٠ الف فني وصاحب مهارة ، على هذا الاساس لا بد من اععادة التوازن ، لكل الاقتصاد الاردني اذا اردنا ان نتجه منها سليما بالتخطيط بالتعليم العالي ، وهذه طيفا من مسؤولية وزارة التربية ، ومؤسسة التدريب المهني التي مفروض ان تفتح سياسة التعليم العالي الجامعي يضاف اليها نسبيا التعليم الجامعي من الخريجين ، لانه في تركيبة بلدنا اذا لم يبد التوازن في البنية الاقتصادية التوازن في توزيع التعليم ينتج عن ذلك معاناة للبنية الاقتصادية بالاردن .

والبنية الاقتصادية تحتاج الى دراسة علمية موضوعية ولا بد ما اذا كنا نستخدم وصية اولا ان نهم ما هية سياسة الدولة في التعليم العالي بالاستقبل وسياسة التعليم الفني بالاردن وسياسة التعليم الجامعي بحيث نتحفظ ولعمري التوازن بين البنية الاقتصادية ومن هنا تكون التوصيات بالنظر الى هذا الموضوع ، بشكل يحتاج الى

شكرا سيدي الرئيس

وانزمن ، في رسم الخطوط الواضحة ، للكمسان
الافضل توجه اليه طلابنا ، والى الاختصاص
الاكثر احتياجا كالأحجار الملقاة على الارض
بلا ينظر ولا تنسيق ، ان هذه الخطوة الاولى
في رحلة طويلة لتقديم الدراسة الجامعية وبمرّة
أخرى اشكر اللجنة على دراستها وتوصياتها
وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

شكرا على ما تفضل به الدكتور والاخ خليل والسيدة
انعام وشكري الى اللجنة الا انني اقول ان
المجلس قد حل اللجنة فوق طاقتها وفوق ما
تحمل ومع اقاربي لكفاءة اعضاء اللجنة ، فانه
ليست لديها كل المعلومات التي تخولها ان تعطي
توصية واضحة في موضوع خطير كهذا الموضوع
موضوع التعليم العالي بالاردن ليس من السهولة
ان تبحث لجنة في جلسة او جلستين مؤلفة من
من ٥ او ٦ اشخاص دون ان تكون لديها كل
المعلومات والمسح الكامل لحاجات بلدها . كنت
اتبنى على اللجنة بدل ان تستدعي رؤساء
الجامعتين ، ان تذهب الى الجامعتين الى الطبيعة
وهناك تدرس دراسة واقية اوضاع هذه الجامعات
من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية ، ومن
ناحية القدرة والكفاءات المتوفرة ، وهل بإمكاننا
ان نوفر او نعطي رأي صائب ، حول التعليم
العالي في هذه الجامعات ، التعليم العالي يحتاج
الى دراسة تشترك فيها الحكومة ويشترك فيها
القطاع الخاص والقطاع العام رجاء
العلم ، يشترك فيها خبراء من الخارج ،
بحيث ان تدرس دراسة واقية حاجات هذا البلد
نحن لا نريد التعليم للعدد كما قال الاخوان انما
نريده للخبرة ، والخبرة تتوفر بالكفاءة وليس
بالعدد ، لدينا اطباء اكثر من المرضى ، لدينا
مهندسين اكثر من المساحين لذلك اذا اردنا
ان ندرس هذا الموضوع ارجو ان لا نحل عبثة
لعدد منا بل ان نبحث من كافة جوانبه فالموضوع
أخطر من ان تعطى به توصية بصيغة او صفتين
او جلستين او جلستين ابن اخواننا الذين افسر
بكمالهم ، ولكن لا اطلب منهم الاستئصال ، انني
عضو في مجلس ابناء الجامعة الاردنية ، ولكنني
الى الان لم اكون الفكرة الواضحة حول ما يجب

ان تقوم به لاننا في بدء حياتنا الجامعية ، ونحتاج
الى مدة طويلة لكي نعطي لهذا الموضوع ، حقه
من الدراسة ولذلك ارجو قبل ان نحيل هذه
التوصيات الى الحكومة ، ان تدرس دراسة
اعمق مع الجامعات ومع بعض المختصين ، وان
لا تكون الدراسة حتى ولو وصلت الى الحكومة
هي دراسة المجلس الوطني الاستشاري فقط ،
او دراسة الجامعات ، انما دراسة تشمل وضع
البلد من كافة النواحي .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

السيد رئيس الوزراء

الواقع قبل ان استأذن بالمغادرة ، لا شك
انه يتعذر التخطيط المستقبلي لهذا البلد وارد ،
ولا شك ان اللجنة بذلت كل جهد ، ولكنني اعتقد
ان المناقشات التي دارت بان هذا الموضوع يحتاج
الى مزيد من الدراسات العميقة ومشاركة
أخرين ، تستعين اللجنة بالاحصائيات الموجودة
وفي النسب وفي اعداد الطلاب وغيرها ، السيدة
انعام قدمت احصائيات ، ولا شك اي تعليم
يجب ان يلبى غايات المجتمع ، التعليم ليس
الشملة ، كرتوتة بعضها منظر بالمصالحون اما
هي حاجات المجتمع ولا شك ايضا بان اي دراسة
بموضوع التعليم العالي يجب ان تنطلق من التعليم
المتوسط ، المرحلة المتوسطة ، بالتعليم الاكاديمي
عدنا لغاية الثالث الاعدادي ، من الاعدادي الى
الثانوي يجب ان نخطط لهم في هذه المرحلة ، ليس
نقط ضمن الدائرة ، المرحلة الاعدادية ، يخطط
لهؤلاء الطلاب ليتخرجوا عمال مهرة ، ويساعدوا
ايضا الفنيين المهندسين والاطباء ، اما اذا الكليات
كانت فقط للتعليم العالي ، فسنجد بالمستقبل انه
ما يمشي تقدم انه في واحد يساعد صيدلي او يساعد
مخبر او رسام او اي واحد فني ، لا يجوز ان
نتجه للتخطيط العالي قبل النظر بالتعليم للازمي
لا شك ان هذا الموضوع يشغل بال المخططين
والمختصين بهذا البلد ، هناك خطة تنويع
جددت النسب التي يجب على وزارة التربية
والتعليم ، ان تتقيد بها من ناحية التعليم الفني او
المهني ، علينا ان نحفظ بنسبة ٣٥٪ من التعليم
المهني قبل ان نخطط للعلوم . ومن قسم نخطط
للتعليم العالي ، وضوء كتابك بمعاهد البومستلة

او جامعية ، اذا سمحتم لي ان اعود بالاقتراح
ان تعود هذه الامور الى اللجنة لتدرس هذه
الامور من جديد بالواقع ، قد تساعد بالتخطيط
لخير هذا البلد .

دولة رئيس المجلس

الا ، سمح الاخوان ، هناك اقتراحات
من الاخوان ، ويبدو ان الموضوع ، على غاية
من الاهمية ، والاتساع ، بحيث ان يبقى الموضوع
بين يدي اللجنة ، ثم اعادته الى المجلس .

اصوات موافقين ...

دكتور محمد ربيع

نحن الواقع اذا اردنا نرتب على انفسنا
كثيرا نقدر على هذا ولكن عند المطاء لم نمط ،
بل الاخت انعام لم تحضر اجتماع واحد ، بذلك

علما يا معالي الرئيس ان معالي رئيس اللجنة
امطاعها القرار .

دولة رئيس المجلس

(مقاطعا) مجلس يا دكتور .. هل يوافق
المجلس على اعادته الى اللجنة ، وكل عضو
يحق له حضور الاجتماع .

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس

رفعت الجلسة ، ولم يعين موعد وموضوع
الجلسة القادمة .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

امين عام للمجلس الوطني الاستشاري

الموافق ٢٦ جمادي الاولى ١٣٩٩

التاريخ ٢٣-٤-١٩٧٩

- ١ - اعد ويوب هذا الممد واشرف على تنظيم غيبته امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد يحيى الدروبي .
- ٢ - قام بتنظيم هذا الممضر بنظمو الغيبه السادة : محمد علي خياط ونصري الشهابيلة
وغسان التجدادي .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممد وتدقيقه في المطبعة : منظم الغيبه :
السيد غسان التجدادي .

لجنة صبة الاصول